Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 2, 2026, 7477

Deanship of Scientific Research

Food Security and its Impact on Human Rights: A Comparative Study Between Lebanese Legislation and International Law

***Hiba El Madwar* ***

Human Rights Department, Faculty of Literature and Humanities, Jinan University, Tripoli, Lebanon

Received: 21/4/2024
Revised: 5/6/2024
Accepted: 23/9/2024
Published online: 1/9/2025

* *Corresponding author:*
hiba.madwar14@gmail.com

Citation: El Madwar, H. (2025). Food Security and its Impact on Human Rights: A Comparative Study Between Lebanese Legislation and International Law . *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(2), 7477.
https://doi.org/10.35516/Hum.2025.7477

Abstract

Objectives: The study aims to shed light on the issue of food security and its impact on human rights under international law and Lebanese legislation. It analyzes Lebanon's ability to achieve food security amidst the challenges it faces, in accordance with its international obligations and the Sustainable development goals.

Methods: Using a descriptive-analytical and legal approach, the study defines food security and its relationship to related concepts. It then examines the reality of food security in Lebanon based on international conventions and the Sustainable development goals. The legal approach presents the international conventions enshrining the right to food, and the relevant national legislation.

Results: The study finds that food security is a fundamental human need. While the right to food is enshrined in various international declarations and conventions, and Lebanon has enacted laws regulating it, this alone is insufficient. Lebanon suffers severe food insecurity due to its prolonged economic and financial crisis, negatively impacting human rights.

Conclusion: Food security, as a universally recognized human right, imposes obligations on states. Lebanon's failure to fulfill this obligation constitutes a violation of human rights. The study recommends enhancing international cooperation, adopting measures to provide food security, and developing an integrated food and nutrition security strategy to alleviate poverty and hunger. Victims of the right to adequate food violations should have access to effective remedies at both international and local levels.

Keywords: Food security; international conventions; Lebanese legislation; sustainable development; human rights.

الأمن الغذائي و أثره في حقوق الإنسان بين التشريع اللبناني والقانون الدولي دراسة مقارنة

هبة المدور*

قسم حقوق الإنسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان

ملخّص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الأمن الغذائي وأثره في حقوق الإنسان في ضوء القانون الدولي والتشريع اللبناني، ومدى إمكانية تحقيق لبنان لأمنه الغذائي في ظل التحديات التي يواجهها، وفقًا لالتزاماته الدولية وأهداف التنمية المستدامة.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهجين الوصفي التحليلي والقانوني، لتحديد مفهوم الأمن الغذائي والعلاقة بينه وبين المفاهيم المقاربة له، وتحليل واقع الأمن الغذائي في لبنان استنادًا إلى المواثيق الدولية وأهداف التنمية المستدامة، واتبعت المنهج القانوني الذي يركز على عرض المواثيق الدولية المكرّسة للحق في الغذاء، والتشريعات الوطنية المتعلقة به.

النتائج: بيّنت الدراسة أن الأمن الغذائي يعتبر حاجة أساسية من الحاجات الإنسانية، وعلى الرغم من تكريس الحق في الغذاء في مختلف الإعلانات والمواثيق الدولية، ووضع لبنان التشريعات المنظّمة له، إلا أن ذلك وحده لا يكفي، حيث تبين أن لبنان يعاني من انعدام أمن غذائي حاد بسبب تزايد معدل الفقر نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية التي طال أمدها، الأمر الذي أثّر في حقوق الإنسان.

الخلاصة: إن الأمن الغذائي باعتباره أحد حقوق الإنسان المعترف بها عالميًا، يفرض على الدول التزامات معينة لإعماله، وإن إخلال لبنان بهذا الالتزام، يشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان. توصي الدراسة بتعزيز التعاون الدولي، واعتماد تدابير وآليات تعمل على توفيره، ووضع إستراتيجية أمن غذائي وتغذوي متكاملة للتخفيف من الفقر والجوع. والأهم من كل ذلك أن يكون بإمكان من يقع ضحية لانتهاك حقه في الغذاء الكافي، اللجوء إلى سبل انتصاف فعالة قضائيًا على المستويين الدولي والمحلي معًا.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، المواثيق الدولية، التشريع اللبناني، التنمية المستدامة، حقوق الإنسان.

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة

يعتبر الأمن الغذائي من أهم القضايا الحيوية باعتباره أحد حقوق الإنسان، له أبعاده المتغيرة بشكل جديد موسع، وله أهميته القصوى في رفاه الإنسان. وهو حق ثابت في الكثير من المعاهدات والصكوك الدولية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في المادة (25) منه، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989. وبهذا يكون لموضوع الأمن الغذائي القائم على الحقوق بُعد آخر هو البُعد القانوني، فهو موضوع معقد يتسع ليشمل ليس فقط المجال القانوني، بل أيضًا مختلف مجالات الدراسة سواء الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع أو الزراعة وحتى التنمية البشرية. لذلك فإن موضوع الأمن الغذائي يطرح تحديًا كبيرًا باعتباره مسألة مصيرية للملايين من الناس في العالم، الذين يجدون صعوبة في تغطية احتياجاتهم الغذائية والتحرر من هاجس الجوع والفقر والمجاعة الذي بات يهدد العديد من بلدان العالم دون استثناء، إذ لم يعد ذلك حكرًا على البلدان النامية، بعد الأزمات المتتالية التي برزت بدءًا من جائحة كوفيد-19، وانقطاع سلسلة الإمداد الدولية، والحرب في أوكرانيا التي أدت إلى اضطراب حاد في أسواق الغذاء والوقود، من دون أن ننسى -تحديدًا- الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يرزح لبنان تحت وطأته. ووفقًا لأحدث تقرير عالمي عن الأزمات الغذائية الذي أطلقته الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، وأعدته شبكة معلومات الأمن الغذائي، زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2023 وذلك للسنة الخامسة على التوالي، إذ يواجه حوالي 281,6 مليون شخص، أي ما يعادل 21,5% من السكان الذين تم تحليلهم في 59 بلدًا أو إقليمًا انعدامًا حادًا في أمنهم الغذائي في عام 2023، وهو ما يمثل ارتفاعًا بمقدار 24 مليون شخص في 58 بلدًا وإقليمًا في عام 2022 (FSIN and Global Network Against Food Crises, 2024). وظل الجوع في العالم، الذي يقاس بمعدل انتشار النقص التغذوي، عند المستوى نفسه تقريبا على مدى ثلاث سنوات متتالية بعدما ارتفع بشكل حاد بين عامي 2019 و2021، حيث طال 9,1% من السكان في عام 2023 مقارنة بنسبة 7,5% في عام 2019 .(FAO & others, 2024) وتشير التقديرات إلى أن ما بين 713 و757 مليون شخص، أي ما يمثل 8,9% إلى 9,4% من سكان العالم، قد عانوا من الجوع في عام 2023. وإذا أخذنا في الاعتبار متوسط التقديرات (733 مليون)، يكون حوالي 152 مليون شخص إضافي قد عانوا من الجوع مقارنة بعام 2019. بالنظر إلى أبعد من الجوع، لا يزال معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد أعلى من مستويات ما قبل جائحة كوفيد- 19 ولم يشهد تغييرًا يُذكر خلال أربع سنوات. فالتقديرات تشير إلى أن 28,9% من سكان العالم- 2,33 مليار شخص- عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2023، ما يعني أنهم كانوا يعجزون عن الحصول بشكل منتظم على غذاء كافٍ (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024). وتشمل هذه التقديرات 10,7% من السكان- أو أكثر من 864 مليون شخص- الذين كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، أي أن الغذاء كان قد نفد من منازلهم في بعض الأوقات خلال السنة، وفي أسوأ الحالات، أمضوا يومًا كاملًا من دون تناول أي طعام. وزاد معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد على المستوى العالمي من 9,1% في عام 2019 إلى 10,6% في عام 2020 وظل من دون تغيير يُذكر منذ ذلك الحين (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024). وكانت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي قد أصدرا تحذيرًا مشتركًا بشأن تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي في 18 بؤرة ساخنة تضم 17 بلدًا أو إقليمًا ومجموعة إقليمية واحدة من أربعة بلدان، حيث يوجد خطر كبير لتفاقم الجوع الحاد اعتبارًا من حزيران إلى تشرين الأول 2024. وجاء هذا التحذير في أحدث تقرير بعنوان "بؤر الجوع الساخنة" الذي يغطي الفترة ما بين حزيران وتشرين الأول 2024. ويشدد التقرير على الحاجة الماسة إلى توسيع نطاق المساعدات الإنسانية في جميع هذه البؤر- التي يبلغ عددها 18 بؤرة- لحماية سبل كسب العيش وزيادة فرص الحصول على الغذاء (WFP & FAO, 2024). ولا تزال النزاعات، وتقلّب المناخ والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي وعدم القدرة على الحصول على أنماط غذائية صحية ولا على تحمّل كلفتها، وبيئات الأغذية غير الصحية، وتزايد أوجه عدم المساواة واستمرارها، تتسبب في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024). وتعتبر مالي والأراضي الفلسطينية وجنوب السودان من بين أكثر البلدان إثارة للقلق، كما انضمت هاييتي حديثًا لهذه البلدان بسبب تصاعد العنف من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة (WFP & FAO, 2024). ومن المتوقع أن يواجه أكثر من مليون شخص- نصف سكان قطاع غزة- الموت والمجاعة، ويأتي ذلك في ظل التأثير المدمر للصراع المستمر، والقيود الشديدة على وصول السلع التجارية، وانهيار أنظمة الأغذية الزراعية المحلية (WFP & FAO, 2024). والمخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي مرتفعة، ولا سيما في الشمال حيث تنعدم إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات بمعدل 10% في تشرين الأول 2023 وفق تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بما في ذلك المياه المعدنية بنسبة 100%، ودقيق القمح بنسبة 65%، والخضراوات بنسبة 32% في الأرض الفلسطينية المحتلة (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2024). ويشير تقرير صادر عن التصنيف المرحلي المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن حالة الأمن الغذائي في غزة لا تزال كارثية، وأن ارتفاع خطر المجاعة في قطاع غزة بأكمله سيتواصل ما دام الصراع مستمرًا، وما دامت هناك قيود على وصول المساعدات الإنسانية. ويخلص التقرير إلى أن 96% من سكان غزة، أي ما يعادل 2,15 مليون نسمة يواجهون نقصًا حادًا في الأمن الغذائي (المرحلة 3 أو ما هو أسوأ منها)، حيث يعاني 495 ألف شخص من مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل للأمن الغذائي) حتى أيلول 2024. ويرى التقرير أن وقف الأعمال العدائية بالاقتران مع استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء غزة هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يقلل من خطر حدوث مجاعة فيها (IPC, Gaza, 2024).

لقد أدى تصاعد الأعمال العدائية منذ أكتوبر 2023 في غزة إلى نزوح جماعي من المحافظات الشمالية، أما أولئك الذين بقوا فقد واجهوا محدودية فرص الحصول على الغذاء أو الماء أو الخدمات أو المأوى الآمن أو المساعدة الإنسانية، ودمرت الأعمال القتالية سبل عيش الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك، حيث تضرر أكثر من 27% من الأراضي الزراعية. وبحلول شهر شباط 2024، كان ما يقرب من 43% من إجمالي الأراضي الزراعية في قطاع غزة قد تضرر، ومن المرجح أن تستمر الظروف في التدهور بشكل حاد إذا استمرت هذه الأعمال العدائية (FSIN and Global Network Against Food Crises, 2024). ومن المتوقع أن يؤدي الصراع الدائر في فلسطين إلى تفاقم عدد غير مسبوق من القتلى والدمار والنزوح الجماعي الواسع النطاق لمجموع السكان تقريبًا في قطاع غزة. وتظهر تداعيات إقليمية أوسع نطاقًا، والتي قد تؤدي إلى تفاقم احتياجات الأمن الغذائي المرتفعة بالفعل في بعض البلدان ومنها لبنان (WFP & FAO, 2024). وفي لبنان، يتمثل المحرّك الرئيسي وراء التضاعف المقلق لانعدام الأمن الغذائي في الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، فقد بدأت الأزمة تتكشّف في تشرين الأول 2019، وتفاقمت أكثر بسبب التأثير الاقتصادي ثلاثي الأبعاد المترتب على تفشي فايروس كورونا، والانفجار الضخم في مرفأ بيروت في آب 2020، وارتفاع أسعار المواد الغذائية منذ بداية الحرب في أوكرانيا (FAO & others, 2023). وكان التضخم الاسمي لأسعار المواد الغذائية في لبنان هو الأعلى في العالم مؤخرًا، حيث سجل 350% في الفترة من كانون الثاني 2023 إلى نيسان 2023 (Gatti & others, 2023). ومن المرجح أن تستمر التحديات الاقتصادية وسط تصاعد التوترات الأمنية الإقليمية وخطر الصراع العسكري في جنوب لبنان، إذ إن السيناريو الذي تتصاعد فيه الأعمال العدائية إلى صراع شامل من شأنه أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على المستوى الإنساني وانعدام الأمن الغذائي (WFP & FAO, 2024). إن حرب غزة والصراع المستمر في جنوب لبنان يؤثران في الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعاني منها البلد. ومن المرجح أن تؤدي التداعيات الاقتصادية للصراع على بعض القطاعات، مثل السياحة والزراعة والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى تفاقم الأوضاع غير المستقرة في لبنان (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2024). وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يواجه 1,3 مليون شخص (23% من السكان) بما في ذلك المواطنون اللبنانيون واللاجئون السوريون والفلسطينيون، مستويات أزمة أو ما هو أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين نيسان وأيلول 2024 (WFP & FAO, 2024). وتشير هذه التقديرات في ارتفاع مستويات انتشار الجوع وانعدام الأمن الغذائي إلى أن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية يشكلان تحديات متزايدة في العالم بالرغم من اعتراف غالبية البلدان بالأمن الغذائي كحق من حقوق الإنسان، ومنها لبنان، حيث وقّع على أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، إلا أن هناك فارقًا كبيرًا بين الاعتراف الرسمي بهذا الحق ووضع هذا الاعتراف موضع التنفيذ. من هنا أهمية السعي لوضع السياسات الفعالة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي، حيث كان هذا الموضوع محور اهتمام جميع الدول بصفة عامة، وركيزة من ركائز التنمية الشاملة المستدامة، نظرًا لارتباطه بشكل وثيق بموضوع حقوق الإنسان وتأثيره فيه.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث انطلاقًا من أن موضوع الأمن الغذائي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان والتنمية البشرية، وما يطرحه من تحديات على صعيد مفهومه في إطار القانون الدولي، وما يشهده لبنان من معوقات من حيث حالة الفقر المستشرية، والتزاماته التشريعية والدولية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما يمكن تداركه لتحقيق حالة الأمن الغذائي باعتباره حقًا من حقوق الإنسان، حيث أصبح توفير المتطلبات الغذائية في صدارة الاهتمامات القانونية والسياسات الدولية المتبعة.

أهداف الدراسة:

للإحاطة بموضوع "الأمن الغذائي وأثره في حقوق الإنسان بين التشريع اللبناني والقانون الدولي- دراسة مقارنة" يقتضي بحث النقاط التالية:

- مفهوم الأمن الغذائي وغيره من المفاهيم المقاربة له أو المرتبطة به.
- ارتباط الأمن الغذائي بحقوق الإنسان باعتباره أحد أهداف التنمية المستدامة.
- الأمن الغذائي في القانون الدولي والتشريع اللبناني وأثره في حقوق الإنسان.
- التحديات والتهديدات التي تعيق الوصول إلى تحقيق حالة الأمن الغذائي في لبنان وسبل مواجهتها عبر تفعيل إستراتيجيات القضاء على الجوع.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس الظاهرة كما هي ووصفها وصفًا دقيقًا، من خلال دراسة وتحديد المشكلة وتقييمها. وقد تم استخدام هذا المنهج في الدراسة لتحليل واقع الأمن الغذائي على المستوى الدولي والمحلي، والتعرّف إلى أسباب وأبعاد هذه المشكلة ومحاولة الوصول إلى استنتاجات تسهم في تقديم مقترحات للتوصّل إلى حل الظاهرة محل الدراسة.

المنهج القانوني الذي يركز على تحليل النصوص القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة، سواء ما تعلق منها بالاتفاقيات الدولية أو التشريع المحلي للدولة محل الدراسة.

حدود الدراسة:

- **المحدد الزماني**

بحثت الدراسة في أثر الأمن الغذائي في حقوق الإنسان بين القانون الدولي والتشريع المحلي في لبنان منذ بدء الأزمة الاقتصادية التي شهدها في تشرين الأول 2019.

- **المحدد المكاني**

إن الدراسة تبحث في مسألة الأمن الغذائي باعتبارها مشكلة عالمية، مع التركيز على لبنان، حالة دراسة.

الدراسات السابقة

- دراسة السعدية، نوجدي (2022)، بعنوان "سردية إيتمولوجية للأمن الغذائي: دراسة في المفهوم والمقومات والأبعاد". تناولت هذه الدراسة استعراض مفهوم الأمن الغذائي ودلالته ومعناه من منظورات أكاديمية مختلفة، وإبراز العناصر المفاهيمية المنضوية تحت لوائه، خاصة العناصر الكاشفة لروابط البنية المعقدة بينها وبين النظم المتعددة التي تحرك التغير في النظم الغذائية، من خلال الإجابة عن أسئلة من قبيل: ماهيّة الأمن الغذائي ودلالته والملابسات المحيطة به، ما هي مقوماته وأبعاده ومستوياته. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن كل بُعد من أبعاد الأمن الغذائي يؤثر في الآخر بصورة تلقائية، فالعلاقة بينها علاقة طردية، فالثراء الاقتصادي يؤدي إلى الازدهار السياسي والعكس صحيح. وكلما كانت الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية أكثر استقرارًا وثباتًا قلّت التبعية للدول الأخرى بكل أبعادها ومستوياتها على ضوء هذه الخلفية من التأثيرات المتبادلة والإجراءات المتخذة، التي تبرز الأهمية الكبيرة لهذه العلاقة الطردية بينها جميعًا لدرجة أن عدم تحقيقها يخلق زعزعة وانحلال كل الأبعاد.

- دراسة أبو زكي، سهاد، وداغر، ليلى وسلام، أمين (2022)، بعنوان "معالجة انعدام الأمن الغذائي في لبنان المنكوب بالأزمات" ملخص سياسة عامة. جاءت هذه الدراسة بعد مضي ما يقارب الثلاث سنوات على الأزمة الاقتصادية في لبنان من دون أن تظهر أي بوادر للتعافي حيال انعدام الأمن الغذائي والتغذوي على المستويين الوطني والمحلي، حيث بدأت مؤشرات الأمن الغذائي الرئيسة تتجه نحو مسار ينذر بالخطر. قدّمت الدراسة تحليلًا للعوامل والمتغيرات التي أسهمت في تفاقم انعدام الأمن الغذائي في لبنان، وتقييمًا لوضع الأمن الغذائي في لبنان في زمن الأزمات، وخلصت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات فورية بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل سريع وحاد، ووضعت عددًا من توصيات السياسة العامة القابلة للتنفيذ التي تعتبر مطلوبة لتعزيز الركائز الأساسية للأمن الغذائي (التوافر، والوصول، والاستخدام، والاستقرار) على المدى القصير والمتوسط، مع الاعتراف بضرورة وضع خطة أكثر شمولًا لمعالجة مسألة الأمن الغذائي بكل أبعادها.

- دراسة بحري، طروب (2017)، بعنوان "مفاهيم متعددة وتحدي دولي مشترك". ركزت هذه الدراسة على مشكلة العجز الغذائي في إطارها العالمي، وفي البلدان النامية، على وجه التحديد الدول العربية بصفة خاصة، بسبب التغيرات الدولية الجديدة، والتحولات الاقتصادية الكبرى، رغم القيام بجهود لإصلاح الوضع وإعادة تكييف السياسات الوطنية، حيث تعرضت الدراسة بشيء من التحليل لمفهوم الأمن الغذائي ومستوياته وأهم المفاهيم الأساسية المرتبطة به، ولأوضاع الأمن الغذائي العربي الذي لا يزال يواجه العديد من المشكلات والمعوقات، ووضع السبل الكفيلة لمواجهتها. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الوقوف على القدرات الهائلة من مادية وبشرية والتي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي لكافة الدول، التي لا تستطيع اللحاق بالوتيرة السريعة للتحولات الاقتصادية العالمية.

- دراسة الجردلي، فادي، وحمود، روان، وكاملة، ربيع، وجردي، مي (2014) بعنوان "مذكرة موجزة للسياسات العامة، حماية المستهلكين في لبنان: الحاجة إلى نظام فعال لضمان سلامة الغذاء"، تهدف هذه المذكر الموجزة للسياسات العامة التي وضعها مركز "Knowledge to Policy (K2P) Center" في كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تسليط الضوء على ظروف وممارسات سلامة الغذاء في لبنان، بما يشمل أيضًا توضيح الجوانب الرئيسة لذلك، حيث شهدت أوساط الرأي العام في لبنان اهتمامًا جديًا بمسألة السلامة الغذائية في لبنان. استعرضت المذكرة تشريعات السلامة الغذائية في لبنان في الفترات القديمة، والمسار الزمني للجهود المتعلقة بمسودة قانون السلامة الغذائية منذ عام 2001 ولغاية عام 2014 تاريخ تشكيل لجنة وزارية مشتركة لسلامة الغذاء من قبل وزير الصحة، بهدف تحديد المخاطر الصحية في المنتجات الغذائية التجارية في لبنان، وكيفية التعاطي مع هذه المخاطر لحين صدور قانون خاص للسلامة الغذائية. ركزت هذه المذكرة على إيراد مقاربات أنظمة السلامة الغذائية المعتمدة في العديد من دول العالم، الغربي والعربي بما يتوافق مع المعايير الدولية، والعوائق والعوامل التمكينية لإعادة هيكلة الأنظمة الوطنية للسلامة الغذائية في لبنان. وخلصت المذكرة إلى وضع مجموعة من التوصيات بهدف حماية المستهلكين في لبنان، أهمها ضرورة وضع قانون خاص للسلامة الغذائية مراعيًا خصوصية السياق المحلي اللبناني، بعد إجراء تقييم للخلفية الراهنة لممارسات السلامة الغذائية في لبنان، يكون أساسًا لأي مناقشات مثمرة حول

السياسات العامة في هذا السياق.

– دراسة صاحب، آلاء محمد (د. ت)، بعنوان "حق الإنسان في الغذاء وإشكالية الأمن الغذائي"، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على حق الإنسان في الحصول على الغذاء الكافي، وموقع الحق في الغذاء الكافي في المواثيق الدولية، ومفهوم وطبيعة الأمن الغذائي وموقف العراق دوليًا وداخليًا منه ووسائل تحقيقه فيه. وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد في العراق ترسانة من القوانين والتعليمات التي تنظم عمل سلامة الغذاء، إلا أنها متناثرة، وخلصت إلى مجموعة من التوصيات، منها: ضرورة تشكيل مؤسسة مستقلة خاصة بالغذاء، النهوض بمستوى الإنتاج الزراعي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الزراعية ونشر برامج التوعية والإرشاد في وسائل الإعلام كافة.

مناقشة الدراسات السابقة:

إن مختلف الدراسات السابقة تتقاطع في تناول موضوع الأمن الغذائي إنما في سياقات مختلفة، سواء في إطار القانون الدولي، أو وضع الأمن الغذائي العربي، أو في إطار تناول إشكالية الأمن الغذائي في العراق، في حين تمحورت الدراسات التي تناولت مسألة الأمن الغذائي في لبنان، إما في سياق السلامة الغذائية، وإما في سياق الأمن الغذائي في زمن الأزمات والعوامل التي ساهمت في تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في لبنان. تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تتناول الأمن الغذائي من منظور دولي ومحلي - لبنان حالة دراسة- وواقع الأمن الغذائي في لبنان والعوامل المؤثرة في انعدام أمنه الغذائي منذ بدء الأزمة الاقتصادية في تشرين الأول 2019، مع التوصل إلى نتائج وتوصيات تتناسب مع خصوصية المشكلة محل الدراسة.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول موضوع الأمن الغذائي باعتباره مسألة في غاية الأهمية على صعيد حقوق الإنسان والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وعليه، يمكن طرح الإشكالية من خلال التساؤل التالي: هل يشكل الأمن الغذائي حقًا من حقوق الإنسان وفقًا للمعاهدات والمواثيق الدولية ووفقًا للتشريع اللبناني والتزاماته الدولية استنادًا إلى أهداف التنمية المستدامة؟

وتندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مفهوم الأمن الغذائي؟
2- ما علاقة الأمن الغذائي بحقوق الإنسان استنادًا إلى أهداف التنمية المستدامة؟
3- كيف يبدو الاهتمام الدولي بالأمن الغذائي؟
4- ما واقع الأمن الغذائي في لبنان انطلاقًا من التزاماته الدولية بشأن تحقيق التنمية المستدامة، والمعوقات التي تحول دون تحقيقه؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية سنحاول أولًا دراسة الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي وعلاقته بحقوق الإنسان (مبحث أول) على أن نبحث ثانيًا موضوع الأمن الغذائي في القانون الدولي ومدى التزام لبنان بتحقيقه وفقًا للمتطلبات الدولية وأهداف التنمية المستدامة (مبحث ثانٍ).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي وعلاقته بحقوق الإنسان

تعتبر قضية الأمن الغذائي، وما تعانيه من هشاشة في منظومتها الحالية، قضية عالمية تحظى باهتمام دولي في ظل الظروف السياسية والدولية القائمة. كما أن تزايد عدد السكان والأزمات الجارية، ساعد على تفاقمها، وهذا ما كشفته الحرب في أوكرانيا، تمامًا كما فعلت جائحة كوفيد-19. من هنا يجب على المجتمع الدولي الالتزام بضمان إحقاق الحق في الغذاء للملايين من الجياع في أنحاء العالم اليوم، وجعل منظومة الأمن الغذائي من أولويات حكومات البلدان، إذ من حق جميع الشعوب التمتع بغذاء صحي سليم، وعلى نحو مستدام.

فهناك الملايين من البشر الذين لا يتناولون ما يكفي من الطعام أو قد لا يكون الطعام الذي يتناولونه الأكثر تغذية، مما يتسبب في عبء مزدوج لسوء التغذية؛ إلى جانب الأمن الغذائي، تعد التغذية عنصرًا أساسيًا في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (FAO & others, 2023). وتبين الأدلة أن العالم لا يزال بعيدًا كل البعد عن المسار الصحيح لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء التام على الجوع، حيث لا يزال معدل انتشار النقص التغذوي في العالم عند المستوى نفسه تقريباً على مدى ثلاث سنوات متتالية بعد تسجيله زيادة حادة في أعقاب جائحة كوفيد- 19. وقد عانى ما بين 713 و757 مليون شخص من الجوع في عام 2023- أي شخص واحد من بين كل 11 شخصاً في العالم (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024). وتظهر التوقعات المحدّثة أن 582 مليون شخص سيعانون من نقص مزمن في التغذية في عام 2030، ما يشير إلى ضخامة التحدي الماثل أمام تحقيق المقصد 2-1 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع. وهذا العدد أعلى بمقدار 130 مليون شخص يعانون من النقص التغذوي مقارنة بسيناريو يعكس حالة الاقتصاد العالمي قبل تفشي الجائحة (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024).

إزاء ما سبق بيانه، ونظرًا لارتباط الأمن الغذائي بمسألة حقوق الإنسان، فإن النهج القائم على الحقوق والمتبع في تحقيق الأمن الغذائي يقوم على

تلبية الحاجات الأساسية للبشر باعتبارها حقًا، لا عملًا خيريًا (https://rb.gy/t9n7zs, 2004). ولتوضيح هذا الأمر، فإن ذلك يتطلب منا أولًا، إبراز مفهوم الأمن الغذائي وغيره من المفاهيم المقاربة له، ونظرًا لأهمية الأمن الغذائي بالنسبة للفرد والدول، فإنه من الضروري ثانيًا، تبيان علاقته بحقوق الإنسان استنادًا إلى أهداف التنمية المستدامة.

أولًا- مفهوم الأمن الغذائي وغيره من المفاهيم المقاربة له:

إن مشكلة الأمن الغذائي باتت من أهم المشكلات التي تواجه عالمنا اليوم، نتيجة لما نشهده من نقص حاد في الأغذية الذي هو من أحد أسباب المجاعات في العالم. وقد أدى تطور وتعدد الأزمات الغذائية والمجاعات على مر العصور إلى تطور مفهوم الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به. حيث نجد ارتباط مفهوم الأمن الغذائي بمفاهيم أخرى لها علاقة بالإنسان وبأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. لذا من المهم بداية، توضيح مفهوم الأمن بصفة عامة والأمن الغذائي وفقًا للتعريفات الرسمية المعتمدة من قبل المنظمات المتخصصة في هذا الموضوع، ومن ثم توضيح علاقة مفهوم الأمن الغذائي بغيره من المفاهيم المقاربة له، وهي الأمن الإنساني، أو الأمن الشخصي، أو الأمن السياسي، أو الأمن المجتمعي أو الأمن الاقتصادي، هذه المفاهيم المتقاربة سنعمل على توضيحها تمييزًا لها عن الأمن الغذائي.

1- مفهوم الأمن بصفة عامة والأمن الغذائي:

يعتبر الأمن مطلبًا طبيعيًا يسعى الإنسان لتحقيقه منذ وجوده، وقد اتسع نطاقه مع ظهور الدولة التي عملت على الوصول إليه عن طريق الحرب أو عن طريق علاقات حسن الجوار. وبعدما كان الأمن مهددًا بالعامل العسكري، دخلت عوامل تهديد أخرى في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، العقائدي وحتى البيئي (بحري،2017). وبعد الحرب الباردة عمت نظرة شمولية للأمن تضمنت الأبعاد العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وبالتالي، ابتعدت الدول عن تبني الصيغة القديمة للأمن، ساعيةً إلى إيجاد صيغ أخرى، لأنه أصبح يتعين على هذا المفهوم أن يكون مجهزًا للتعامل مع الأزمات الإقليمية، وأزمة الغذاء، وأزمة الطاقة، وأزمة التلوث البيئي وأزمة المياه وغيرها (بحري،2017). ومن مختلف التهديدات السابقة، انتقلنا من مفهوم الأمن الذي يقوم على بقاء الدول باستخدام القدرات العسكرية، إلى مفهوم آخر للأمن يقوم على بقاء أفراد هذه الدول وشعوبها، عن طريق توفير حاجاتها لتلبية متطلباتها الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية.

ومما لا شك فيه، أن مصطلح الأمن الغذائي وضعته المنظمات والهيئات الدولية، وكان أول اهتمام رسمي به من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي سنة 1974 على أثر الأزمة الغذائية العالمية عام 1970. واصل مفهوم الأمن الغذائي تطوره منذ أول تعريف مقبول على نطاق واسع صدر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي في عام 1974 وركّز على الإمدادات الغذائية (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2023). ففي البداية عرّف مؤتمر الأغذية العالمي مصطلح "الأمن الغذائي" على أنه "توافر إمدادات غذائية عالمية كافية في جميع الأوقات من المواد الغذائية الأساسية لدعم التوسّع المطرد في استهلاك الأغذية لتعويض التقلبات في الإنتاج والأسعار (FAO, 1974). ويعكس هذا التعريف التفكير السائد في ذلك الوقت ومفاده أن الجوع ينشأ بالدرجة الأولى عن نقص في توافر ما يكفي من الإمدادات الغذائية على المستوى العالمي وعن عدم استقرار الأسعار الدولية (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020). وفي عام 1983 تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي على أنه "ضمان إمكانية الوصول المادي والاقتصادي للأشخاص جميعهم وفي كل الأوقات إلى الأغذية الأساسية التي يحتاجونها" (FAO, 1983)، في حين عرّفه البنك الدولي بأنه "إمكانية حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على غذاء كافٍ لحياة نشطة وصحية (World Bank, 1986). بعد ذلك، استقر تعريف الأمن الغذائي من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) على أنه "حالة تتوافر فيها لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على الغذاء الكافي، المأمون والمغذي لتلبية احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة" (FAO,1996). ويشمل هذا المفهوم أيضًا تعزيز القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وضمان وصول السكان إلى أسواق المواد الغذائية. ويمثل تناول ما يكفي من الأطعمة المغذية التي تشكل نمطًا غذائيا صحيًا أمرًا بالغ الأهمية للأمن الغذائي والتغذية (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2023). إذ إنه مع التطور اللاحق، أصبحت كفاية المغذيات في الأنماط الغذائية عنصرًا محوريًا لبرامج الأمن الغذائي والتغذية. حيث انتقلت التدخلات والسياسات من ردم فجوة الطاقة التغذوية إلى إتاحة الأنماط الغذائية الصحية على نطاق أوسع وجعلها ميسورة الكلفة، مع التصدي في الوقت نفسه إلى الأشكال المتعددة من سوء التغذية، وبات هناك الآن فهم واسع للأمن الغائي والتغذية ولكيفية ارتباطهما بشكل وثيق. وتشكل الأنماط الغذائية الصحية والحالة الصحية العوامل المحددة الرئيسة للحالة التغذوية، في حين أن عوامل متعددة متصلة بالأمن الغذائي (مثل توافر أغذية مغذية وإمكانية الحصول عليها) والممارسات (مثلًا تلك المتصلة بالأغذية والتغذية، والرعاية، والسعي إلى التمتع بصحة جيدة) والخدمات (مثل المياه النظيفة، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية) تؤثر جميعها في القدرة والآليات والتي يمكن من خلالها للأفراد التوصل إلى أنماط غذائية صحية وصحة مناسبة (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024). لذا ينبغي للإجراءات والسياسات الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي أن تركز أيضًا على زيادة الوصول إلى الأغذية المغذية التي تساهم في أنماط غذائية صحية من أجل مكافحة سوء التغذية بكافة أشكاله (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2020). وفي سياق تعريف الأمن الغذائي، يمكن القول إنه

ينطوي على أربعة أبعاد مهمة بما لا يشمل التوافر والوصول وحسب، بل أيضًا الاستخدام والاستقرار (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020). وعلى الرغم من أن هذه الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي ما زالت تتسم بأهمية محورية بالنسبة إلى هذا المفهوم، إلا أنها ما زالت تفتقر إلى بعض العناصر التي باتت تعتبر أساسية لتحويل النظم الغذائية بالاتجاه اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فإلى جانب الأبعاد الأخرى تطور مفهوم الأمن الغذائي إلى درجة أصبح يسلّم فيها بأهمية مركزية صفة الفاعل والاستدامة. وتتخطى صفة الفاعل مجرد الحصول على الموارد المادية بحيث إنها تتضمن التمكين- أي قدرة الأشخاص على اتخاذ إجراءات تساعد على تحسين رفاههم الخاص، إلى جانب قدرتهم على المشاركة في المجتمع (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020). بحيث يشير تأطير النظم الغذائية من خلال عدسة صفة الفاعل إلى الحاجة إلى استجابات سياساتية وبرامجية تقوم بوضع السلطة في أيدي أشد الأشخاص تضررًا من ضعف الأمن الغذائي والتغذية والمهمشين في النظم التي تنتج أغذيتنا؛ وإلى دعم السكان للمطالبة بالمساءلة من الأشخاص الذين يتوجب عليهم تقديم الدعم لهم (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2023). في حين تشير الاستدامة إلى قدرة النظم الغذائية الطويلة الأمد على توفير الأمن الغذائي والتغذوي بطريقة لا تمسّ بالأسس البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤمن الأمن الغذائي والتغذية لأجيال المستقبل (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020). أما بالنسبة لجودة النمط الغذائي فإنها تقوم على أربعة جوانب رئيسة هي: التنوع/ تعدد الأصناف (ضمن المجموعة الغذائية الواحدة وفي ما بين المجموعات الغذائية)، والكفاية (كفاية المغذيات أو المجموعات الغذائية مقارنة بالمتطلبات)، والاعتدال (الأغذية والمغذيات التي ينبغي استهلاكها بتحفّظ) والاتزان العام (تركيبة المتناول من المغذيات الدقيقة) (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2020).

من خلال التعريفات السابقة، يمكن القول إن الأمن الغذائي يعتبر من المسائل المهمة التي تتطلب من الدول النامية بذل المزيد من الجهود من أجل توفيره ليتوافق مع تطور مفهومه، وبما يتلاءم مع الأنماط الغذائية الصحية التي تقي من الجوع وسوء التغذية بكافة أشكاله وتكفل تلبية احتياجات الفرد من الأغذية. وإذا كان عبء سوء التغذية بجميع أشكاله سيشكل اليوم تحديًا كبيرًا أمام تحقيق الأهداف العالمية، فإن غياب الأمن الغذائي سيؤدي إلى انتشار الفقر والجوع والفوضى وعدم الاستقرار الداخلي، فالأمن الغذائي يشكل أهمية كبرى بالنسبة للإنسان حيث يسهم في نشر الأمن بكافة أوجهه، ليأتي هذا المفهوم متزامنًا مع مصطلحات أخرى مقاربة له، أو له علاقة بهذا الإنسان من حيث تحقيق الأمن الإنساني، الأمن الشخصي، الأمن السياسي، الأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي.

2- الأمن الغذائي وعلاقته بغيره من المفاهيم المقاربة له:

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة وفي جميع الأوقات بغرض الحصول من النواحي المادية والاجتماعية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي ينعموا بحياة نشيطة وصحية (FAO et FIDA et PAM, 2013). وعليه، يمكن القول إنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي إذا كانت الأبعاد الأخرى مهدّدة، سواء الأمن الإنساني، أو الأمن الشخصي أو السياسي، أو الأمن المجتمعي أو الأمن الاقتصادي.

أ- الأمن الإنساني: يرتبط هذا الأمن ارتباطًا وثيقًا بالأمن الغذائي، من حيث التركيز على أهم المبادئ التي يقوم عليها وهو الإنسان، وبالتالي فإن حالات انعدام الأمن الغذائي من شأنها أن تؤثر في هذا الإنسان، ومن ثم فإن الاهتمام يجب أن يكون بالتقليل من التهديدات التي تواجه الأمن الغذائي مهما كان مصدرها وقبل وقوعها إن أمكن ذلك .(le Gouvernement de la République du Bénin et PNUD, 2011)

ب- الأمن الشخصي: الأمن الشخصي هو أمن الأفراد من العنف البدني، ومن التهديدات التي تعترض حياتهم مهما اختلفت مصادرها. ومن تلك التهديدات نجد تهديد اللاأمن الغذائي، والذي له تأثير كبير في إحداث اللاأمن الشخصي، فحالات الجريمة من اعتداءات وسرقة ونهب لممتلكات الغير بالقوة والقتل ومختلف الجرائم، تعود في حالات كثيرة إلى البحث عن الغذاء أو الموارد المالية لكسب الغذاء خاصة في الدول الفقيرة (وهيبة، 2014).

ت- الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونُظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها (بحري، 2017). إن توافر الغذاء المطلوب يؤدي إلى تحقيق الأمن السياسي، وبالعكس. فانعدام الأمن الغذائي يؤدي، مثلًا، إلى وجود احتمالات التبعية السياسية في العالم (جوابرة، 2022)، كما أنه يمنع الأفراد من ممارسة حقوقهم السياسية في دولتهم، خاصة الحق في إبداء الرأي، اختيار نظام الحكم...، والسبب هو أن الشعب الجائع لا يفكر في الحقوق السياسية أكثر من الحقوق التي تضمن له البقاء، وأهمها الحق في الغذاء (وهيبة، 2014). كما أن الدول الغنية بالموارد الغذائية تستخدمه للضغط على الدول المفتقرة لهذه الموارد كأداة لتحقيق مصالحها وأغراضها السياسية.

ث- الأمن المجتمعي: يعتبر الأمن الغذائي أساس تحقيق الأمن المجتمعي، انطلاقًا من اعتبار الغذاء حقًا من الحقوق الأساسية للفرد، ينبغي على المجتمع توفيره، وهذا الأمر يعكس استقرارًا على المستويين الاجتماعي أو الغذائي. وفي المقابل، فإن انعدام الأمن الغذائي من شأنه أن يؤثر في استقرار وأمن المجتمعات وينعكس على سلوكات الأفراد فيؤدي إلى تدهور الوضع الاجتماعي (نوجدي، 2022).

ج- الأمن الاقتصادي: ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة (بحري، 2017)، حيث تبدو علاقة الأمن الاقتصادي من خلال ارتباط الأمن الغذائي بالفجوة الغذائية ونقص الغذاء وعدم كفايته لتلبية

احتياجات السكان (جوابرة، 2022). وعليه، فإن ندرة الموارد الاقتصادية، الغذائية أو المالية، بمثابة الشروط الأساسية لحياة الفرد، وبالتالي فإن تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب الرخاء والرفاهية للفرد، أي، عدم تكبيل حريته بالفقر والجوع والحرمان (نوجدي، 2022).

ثانيًا- علاقة الأمن الغذائي بحقوق الإنسان استنادًا إلى أهداف التنمية المستدامة:

إن مشكلة الأمن الغذائي باتت من أهم المشكلات التي تواجه عالمنا اليوم نتيجة لما نشهده من نقص حاد في الأغذية الذي أدى إلى المجاعات.

يرتبط الأمن الغذائي بالأمن الإنساني، ويقوّض انعدام أمن الإنسان التنمية البشرية دون هوادة. فالأمن الغذائي يرتكز بالدرجة الأولى على الإنسان، وإضفاء هذا البُعد الإنساني للأمن الغذائي، من شأنه أن يسهم في بناء علاقة بين حقوق الإنسان من جهة، والتنمية المستدامة من جهة أخرى، مما يسمح بخلق الهدف التمكيني للتنمية لتعزيز الانتفاع بحقوق الإنسان. والحقيقة، إن هذا الأمر يشتمل على ناحيتين: مدى ارتباط الأمن الغذائي بحقوق الإنسان وأهميته، وارتباط عدة أهداف من بين أهداف التنمية المستدامة بالأمن الغذائي والتغذية.

1- علاقة الأمن الغذائي بحقوق الإنسان:

إن تحقيق الأمن الغذائي يقع ضمن أولويات أية دولة لما له من علاقة ببقاء الإنسان من جهة، ولعدم وجود بديل عنه (بحري، 2017). يتم الإقرار بشكل متزايد إلى ضرورة وضع نهج للسياسات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية ضمن إطار للنظم الغذائية يستند إلى الحق في الغذاء كمبدأ توجيهي (فريق الخبراء المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020). تتمثل إحدى الخطوات الأولى لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في العالم بإسناد الأولوية إلى الحق في الغذاء باعتباره إطارًا قانونيًا أساسيًا، ومبدأ توجيهيًا رئيسيًا لدعم الأمن الغذائي. وفي هذا الإطار، لا بد من توضيح الجهود التي بذلت والخطوط التوجيهية التي وضعت لإعمال الحق في الغذاء كحق من حقوق الإنسان، ومن ثم تبيان العلاقة بين الأمن الغذائي والحق في الغذاء.

أ- إعمال الحق في الغذاء:

اعتمدت منظمة الأغذية والزراعة الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطّرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري (FAO, 2005)، وهي الخطوط التوجيهية التي وضعت لمساعدة البلدان في إعمال الحق في الغذاء، ووافق عليها مجلس المنظمة في تشرين الثاني 2004. ومنذ ذلك التاريخ، تحول التركيز في أنشطة المنظمة من وضع الخطوط التوجيهية الطوعية إلى التنفيذ العملي للحق في الغذاء على المستوى القطري، وأنشئت وحدة الحق في الغذاء لهذا الغرض إعمالًا لهذا الحق كحق من حقوق الإنسان (الفاو، 2006).

وقد شددت تقارير فريق الخبراء بشكل متّسق على الحق في غذاء كافٍ (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020)، وعلى ضرورة تمتع كل إنسان بالحق في غذاء كافٍ (فريق الخبراء المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2017). ويعتبر هذا الحق مثالًا لترابط حقوق الإنسان بعضها ببعض، فلهذا الحق جوانب كثيرة تدل على الروابط القوية التي تربطه بحقوق الإنسان الأخرى، إذ إن حق الإنسان في الغذاء جزء من حقه في المستوى المعيشي الكافي، والذي يمكن إعماله عبر الحصول على المال من مصدر ما، أو اكتساب المال في مقابل القيام بأنشطة اقتصادية معينة، كالعمل بأجر، أو عمل الشخص لحساب نفسه، أو تزويد الفرد بالسلع أو الخدمات أو وسائل الإنتاج (كونرمان، د.ت).

وقد أوجز المقرر الخاص السابق المعني بالحق في الغذاء السيد Olivier De Schutter، المحتوى والالتزامات التي ينطوي عليها هذا الحق كما يلي: "إن الحق في الغذاء هو حق يتمتع به كل فرد، إن كان وحده أو مجتمعًا مع آخرين، بالوصول المادي والاقتصادي في كل الأوقات إلى ما يكفي من غذاء مناسب ومقبول ثقافيًا يُنتج ويُستهلك بصورة مستدامة، مع صون نفاذ الأجيال المستقبلية إلى الأغذية (De Schutter, 2014).

ويقرّ الحق في الغذاء بصفة الفاعل في النظم الغذائية الذي يرتبط ارتباطًا عميقًا بحقوق الإنسان؛ لأن حقوق الإنسان مرتبطة ارتباطًا جوهريًا بقدرات الفرد والمجتمع المحلي وحرياتهما (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020).

وليتم الإقرار بالحق في غذاء كافٍ كحق أساسي من حقوق الإنسان يجب على الدول أن تحترمه بصفتها الجهات المسؤولة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والذي يسلّط الضوء أيضًا على تداخل حقوق الإنسان جميعها وعدم قابلية تجزئتها. ومن واجب ومسؤولية الدول احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، بما في ذلك الحق في الغذاء، بموجب القانون الدولي (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020).

ويؤكد التعليق العام رقم 12 على أن "الحق في غذاء كافٍ مرتبط ارتباطًا لا يتجزأ بكرامة الإنسان المتأصلة"، وأنه "لا يمكن فصله عن العدالة الاجتماعية، ما يتطلّب اعتماد سياسات اقتصادية وبيئية واجتماعية مناسبة على المستويين الوطني والدولي، تكون موجّهة نحو استئصال الفقر وتحقيق حقوق الإنسان للجميع" (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1999).

كما حدد التعليق العام التزامات الدول الخاصة "باحترام الحقوق وصونها وتحقيقها"، بما يشمل مسؤولياتها بالقيام بما يلي: الإحجام عن اتخاذ تدابير قد تمنع النفاذ القائم إلى غذاء كافٍ؛ وضمان ألا يتخذ الأفراد أو الشركات إجراءات تحرم أشخاصًا من النفاذ إلى الأغذية من خلال المشاركة الاستباقية في "أنشطة يُراد منها تعزيز حصول الأشخاص على الموارد وسبل ضمان كسب عيشهم، بما في ذلك الأمن الغذائي، واستخدامها (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1999).

ومع أن الحكومات قد أقرت مبدأ الحق في الغذاء وكرسته في أطر قانونية على المستوى الدولي، اتسم تنفيذ هذا الحق بالتفاوت من حيث الممارسة عمليا (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020). وقد أكد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 على "حق كل فرد في الحصول على أغذية سليمة ومغذية اتساقًا مع الحق في غذاء كافٍ والحق الأساسي لكل فرد في التحرر من الجوع. وأعادت التأكيد مجددًا على الحق في الغذاء خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 2002، حيث طلبت وضع خطوط توجيهية بشأن الحق في الغذاء لدعم إعماله، واعتمد مجلس المنظمة في دورته السابعة والعشرين بعد المائة، الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري في تشرين الثاني 2004 (FAO, 2005).

تشكل الخطوط التوجيهة أداة عملية قائمة على حقوق الإنسان وموجهة إلى جميع الدول، وتستند إلى الصكوك الدولية ذات الصلة، والصكوك التي تنص على الإعمال المطرد لحق كل فرد في مستوى معيشة ملائم، بما في ذلك الغذاء الكافي .(FAO, 2005) وتعزز هذه الخطوط التوجيهية الطوعية أهمية صفة الفاعل لإعمال الحق في الغذاء (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغية، 2020)، من خلال دعوة الدول إلى "تشجيع وضمان قيام مجتمع حر وديمقراطي وعادل من أجل تهيئة ظروف سلمية ومستقرة واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية تمكّن كل فرد من تأمين الغذاء له ولأسرته بحرية وكرامة" (FAO, 2005). إنما لا يمكن الإعمال المطرد بهذا الحق في العالم من دون قيام نظم غذائية عملية ومستدامة تضمن تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع حاضرًا ومستقبلًا، وتوفّر غذاء صحيًا، بجودة وكمية كافيتين، وميسور التكلفة، وآمنًا ومقبولًا ثقافيًا (فريق الخبراء المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2017).

وعليه، فإن الحق في الغذاء حق شامل من حقوق الإنسان يفرض على الدول التزامات قانونية للتغلب على الجوع، وتوفير الموارد اللازمة للفرد للحصول على أغذية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي للتمتع بصورة مستمرة بالأمن الغذائي.

ب- العلاقة بين الأمن الغذائي والحق في الغذاء:

إن اعتبار الأمن الغذائي كحق من حقوق الإنسان يتطلب العمل على توضيح العلاقة بينه وبين الحق في الغذاء. إن محور تركيز كل من الأمن الغذائي والحق في الغذاء هو الفرد الإنساني وتوفير وصوله إلى الغذاء الكافي. وضع "مشروع مدونة سلوك دولية بشأن الحق في الغذاء الكافي" -وهو ثمرة جهد قامت به شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء (FIAN)، وهي منظمة دولية لحقوق الإنسان معنية بحق تغذية الإنسان لنفسه، والتحالف العالمي للغذاء والتغذية (WANAHR)، ومعهد جاك ماريتان الدولي- في المادة 3 منه تعريفًا للحق في الغذاء الكافي بأنه يعني "وجوب أن تتوافر لكل شخص، سواء كان رجلًا أو امرأة أو طفلًا، بمفرده أو الاشتراك مع الآخرين، السبل المادية أو الاقتصادية للحصول على الغذاء الكافي في جميع الأوقات، أو استخدام قاعدة للموارد الملائمة لشرائه بوسائل تتماشى مع الكرامة الإنسانية. والحق في الغذاء الكافي هو جزء متميز من الحق في المستوى المعيشي الملائم" (كونرمان، د.ت).

وبذلك يتقاطع هذا التعريف مع نظيره المعطى للأمن الغذائي من حيث التركيز على توفير الغذاء والحصول عليه بما يضمن استقرار الحصول عليه واستدامته، وبما يحافظ على المستوى المعيشي اللائق.

وتجسّد النظم الغذائية المستدامة ميزات تدعم الأبعاد الستة للأمن الغذائي. وهذه الميزات تتسم بأنها: إنتاجية ومزدهرة (لضمان توافر ما يكفي من الأغذية)؛ ومنصفة وشاملة (لضمان حصول جميع الأشخاص على الأغذية وسبل كسب العيش ضمن النظام)؛ وقائمة على الاحترام وتمكينية (لضمان صفة الفاعل ليتمكن الأشخاص والمجموعات جميعًا من القيام بخيارات والإعراب عن رأيهم لتحديد النظام)؛ وقادرة على الصمود (لضمان الاستقرار في وجه الصدمات)؛ ومتجددة (لضمان الاستدامة في كافة أبعادها)؛ وصحية ومغذية (لضمان تناول المغذّيات واستخدامها). وإن هذه الميزات الخاصة بالنظم الغذائية المستدامة مترابطة ارتباطًا عميقًا من الناحية العملية، مثل ترابط الأبعاد الستة للأمن الغذائي، وعندما يجسّد النظام الغذائي هذه السمات بطريقة متكاملة وشاملة، تصبح أكثر قدرة على دعم إعمال الحق في الغذاء وتحقيق أهداف خطة 2030، والهدف (2) من أهداف التنمية المستدامة (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020).

وفي هذا الإطار، فإن سياسات الأمن الغذائي تهدف إلى تحقيق وبناء هذا الأمن، في حين أن إجراءات الحق في الغذاء تهدف إلى إدراك الحق وتمكين الأفراد منه، وكلاهما يركز على توافر الغذاء وجودته واستدامته. ويرتبط الأمن الغذائي لتحقيق ذلك بالعديد من المجالات كالتنمية بمختلف أبعادها: التكنولوجيا، الزراعة، الصناعة...، أما الحق في الغذاء فإنه يرتبط بالكرامة الإنسانية كقيمة في حد ذاتها (وهيبة، 2014). هذا الترابط ما بين الأمن الغذائي والحق في الغذاء الكافي الذي يسلط الضوء على تداخل حقوق الإنسان جميعها وعدم قابليتها للتجزئة، يساعد على فهمنا لمفهوم الأمن الغذائي وفقًا للتعريف الذي ورد في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996، والذي أكد على "حق كل فرد في الحصول على أغذية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع".

2- علاقة الأمن الغذائي بأهداف التنمية المستدامة:

إن القضاء على الجوع ضرورة ملحة من أجل الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية. ويشكل المقصد 2-1 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة

تحديًا أمام العالم للوصول إلى ما هو أبعد من القضاء على الجوع عن طريق ضمان حصول الجميع على أغذية مأمونة ومغذية وكافية على مدار السنة (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). تبين التقديرات المحدّثة أن أكثر من ثلث سكان العالم- حوالي 2,8 مليارات شخص- كانوا عاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2022. كما أن أوجه عدم المساواة واضحة، حيث تضم البلدان المنخفضة الدخل النسبة الأكبر من السكان الذين لا يمكنهم تحمل كلفة نمط غذائي صحي (71,5%) مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (52,6%)، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (21,5%) والبلدان المرتفعة الدخل (6,3%) (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024).

وبالرغم من التقدم الذي أحرز، فإن ارتفاع الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مستمر في العديد من بلدان العالم. ويؤثر ذلك في الملايين من الأشخاص، حيث لا يزال الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي راسخين بقوة. وبحلول عام 2030، ستستمر معاناة ملايين الأشخاص من النقص التغذوي وسوء التغذية بمختلف أشكاله، وسيظل العالم عاجزًا عن بلوغ المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2023). لقد أدى نعكاس مسار التقدم والمستويات المرتفعة باستمرار لمعدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في السنوات الأخيرة إلى خروج العالم عن المسار الصحيح لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة- المتمثلين بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030 (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2023). ففي إطار الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الجوع، التزمت الدول الأعضاء "بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة". ويندرج تحت هذا الهدف خمسة مقاصد محددة هي: (2.1) القضاء على الجوع؛ (2.2) القضاء على جميع أشكال سوء التغذية؛ (2.3) مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخول صغار منتجي الأغذية؛ (2.4) ضمان نظم إنتاج غذائي مستدامة؛ (2.5) الحفاظ على التنوع الجيني. ويهدف كل مقصد من مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني إلى التصدي لمختلف التحديات العالمية ذات الصلة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2023).

وترتبط عدة أهداف من بين أهداف التنمية المستدامة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك، تلك المتعلقة بالفقر والصحة والمساواة بين الجنسين والتعليم والمياه والصرف الصحي وأنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولة وتغير المناخ. وإن الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة هو الأكثر تركيزًا على مسألتي الجوع والتغذية، ويلزم البلدان بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030. وتشير أهداف أخرى إلى التغذية كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى (اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، 2017).

ويدعو المقصد الأول لهدف التنمية المستدامة الثاني إلى القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي، ويتم تقييمه باستخدام مؤشري منظمة الأغذية والزراعة بشأن الجوع وانعدام الأمن الغذائي: مؤشر انتشار نقص التغذية ومؤشر انتشار انعدام الأمن الغذائي على أساس مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وآخرون، 2021).

وعادة ما ينظر إلى بُعد الحصول على الأغذية على أنه شاغل حتمي، له الأولوية على الأبعاد الأخرى عند تقييمه على صعيد الأسرة المعيشية أو الفرد. وعندما يعتبر أنه يشمل إمكان الحصول المادي على الغذاء، والأهم من ذلك الحصول الاقتصادي، فسيكون إلى جانب الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، للمقاصد 1 و4 من الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والمقصد 1 من الهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والمقصد 1 من الهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، والمقصدان 1 و4 من الهدف 10 (الحد من أوجه اللامساواة)، والمقصد (ب) من الهدف 14 (الحياة تحت الماء)، آثار مباشرة وغير مباشرة على قدرة الناس على الحصول على الغذاء (للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017).

ولتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله) وإعمال الحق في الغذاء الكافي للجميع، لا بد من زيادة التمويل الفعال من حيث الكلفة (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024). ويشمل التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية جميع التدخلات المتوائمة مع مسارات السياسات التحولية المصممة لتعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود في وجه الدوافع الرئيسة الكامنة وراء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية- وهي النزاعات، وتقلّب المناخ والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي- ولمعالجة العوامل الهيكلية الأساسية التالية: عدم الحصول على أغذية مغذية وعدم القدرة على تحمّل كلفتها، وبيئات الأغذية غير الصحية، واستمرار معدلات عدم المساواة المرتفعة (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون: 2024).

وتشكل الأنماط الغذائية الصحية شرطًا أساسيًا لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة ومقاصد التغذية العالمية (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2020). ولا يعتبر فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتغذية الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة فحسب، إنما أيضًا كشرط مؤاتٍ لتحقيق الاستدامة (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2017). لذا، يتطلب تحويل النظم الغذائية من أجل تحسين قدرتها على الصمود وتحقيق خطة 2030، والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، نهجًا في مجال السياسات، لبلوغ نظم غذائية أكثر استدامة تدعم الأبعاد الستة للأمن الغذائي وتدعم في نهاية المطاف إعمال الحق في الغذاء (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020).

إن الطبيعة المتكاملة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وفقًا لما يعكسه الترابط والتكامل بين أهداف التنمية المستدامة، تتجلى في عملية الربط بين أبعاد الأمن الغذائي في جميع أهداف التنمية المستدامة؛ لذا، لا بد من التسليم بأن تحقيق الأمن الغذائي على نحو شمولي يأخذ بالحسبان مختلف العناصر المتعلقة

بكافة أبعاده ويتطلب أكثر من مجرد التركيز على الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017).

يتضح مما سبق، أنه من الأهمية النظر إلى الأمن الغذائي نظرة شمولية تتعلق بمختلف أبعاده وعلى جميع المستويات، كما أنه من الأهمية، أيضًا، التعامل مع ذلك بشكل متكامل، مع الإشارة إلى أن هذه المهمة صعبة، تتداخل فيها مختلف الجوانب المحيطة بهذا الموضوع، وهذا الأمر يستدعي توضيح العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي في كل بلد، مع الأخذ بالحسبان الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة، والسياسات المعتمدة على الصعيد الوطني.

وتتمثل إحدى الخطوات الأولى لوضع نص سردي عالمي متسق بشأن الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة في تقييم تطور التفكير من حيث فهمنا للأمن الغذائي والتغذية بحيث يتضمن ذلك أبرز العناصر المفاهيمية لهذا الأمن، وذلك وفق ما يلي: إسناد الأولوية للحق في الغذاء كإطار قانوني أساسي لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية؛ والمكاسب في فهمنا لمفهوم الأمن الغذائي ليشمل الأبعاد الستة (التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار وصفة الفاعل والاستدامة)؛ وأهمية اعتماد إطار للنظم الغذائية المستدامة لتحليل محركات الأمن الغذائي والتغذية والنواتج الأساسية لتستنير بها التطورات في مجال السياسات؛ والتغييرات الحاسمة اللازمة في مجال السياسات لدعم النظم الغذائية المستدامة (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020).

لا شك أن مصطلح الأمن الغذائي لقي اهتمامًا كبيرًا من قبل المنظمات الدولية والباحثين، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفاهيم متطورة ومتعددة للأمن الغذائي. من الواضح أن تعريفات المنظمات الدولية للأمن الغذائي هي حصيلة المفاهيم المتغيرة والنظم السائدة المستحوذة على قضية الغذاء في العالم وفقًا للمتغيرات الحاصلة، والتي تضع على عاتق الدولة التزامات لتحقيق الأمن الغذائي عبر إعمال الحق في الغذاء للجميع، هذا الحق الذي يشكل وسيلة لضمان توفير كميات كافية من الغذاء تساعد على استقرار الأوضاع والنظم الغذائية في المجتمعات، لا يهدف إلى ضمان حصول جميع الناس على الغذاء الآمن والمغذي والكافي فحسب، بل أيضًا إلى ضرورة القضاء على جميع أشكال سوء التغذية (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2020)، بحيث يتطلب التنفيذ الفعال للأمن الغذائي اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان، باعتبارها تشكل مجموعة مترابطة غير قابلة للتجزئة، وفقًا لما ورد في تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء (Nations Unies, 2020). هذا النهج القائم على حقوق الإنسان يشكل إطارًا مفاهيميًا يطبق في سياق خطة التنمية المستدامة وفقًا للمتطلبات الدولية، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تهدف إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع. وهكذا يندرج الحق في الغذاء ضمن الأهداف التي تأتي على رأس جدول أعمال التنمية الواجب تحقيقها على المستويين الدولي والوطني، وهو ما سنحاول بحثه من خلال دراسة الحق في الغذاء في إطار القانون الدولي والتشريع المحلي- وتحديدًا التشريع اللبناني- موضوع دراستنا، للوقوف على موقف لبنان من هذه القضية والتحديات التي يواجهها في هذا السياق. الأمر الذي يطرح مسألة الأمن الغذائي في إطار القانون الدولي والمواثيق الدولية ومدى التزام لبنان في تحقيق الحق في الغذاء والأمن الغذائي وفقًا للمتطلبات الدولية وموقفه من ذلك والتحديات التي تواجهه.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي في القانون الدولي ومدى التزام لبنان بتحقيقه وفقًا للمتطلبات الدولية وأهداف التنمية المستدامة

إن الحق في الغذاء هو وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي. وبالتالي فإن الترابط بين قواعد الأمن الغذائي والحق في الغذاء يستدعي وضع التزامات على عاتق الدولة وحكومات البلدان بالتعاون وبدعم من المجتمع الدولي. فقد أورد إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في روما في حزيران 2002 في الفقرة (3) منه ما يلي: "إن مسؤولية ضمان الأمن الغذائي على المستوى القطري تقع على حكومات البلدان بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وبدعم من المجتمع الدولي"، وفي الفقرة (5) منه ورد ما يلي: "... الحق في التنمية والديمقراطية وحكم القانون والحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية الحكيمة والمساواة في الحقوق دونما تمييز بحسب الجنس والعنصر واللغة والدين، وإيجاد حلول للصراعات وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، واحترام القانون الدولي الإنساني والتعاون الدولي لحل المشكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، كضرورة لتحقيق الأمن الغذائي". وفي هذا الإطار، نستخلص ليس فقط اهتمام المجتمع الدولي بمفهوم الأمن الغذائي والحق في الغذاء، بل في العمل على توسيع نطاقه، من خلال إعمال هذا الحق على المستوى القطري، وتحسين فرص القضاء على الجوع وفقدان الأمن الغذائي. وتطبيقًا لذلك، يقتضي البحث أولًا في مدى الحماية المقررة لهذا الحق على المستوى الدولي، على أن نبحث ثانيًا في مدى التزام لبنان انطلاقًا من التشريع الوطني بتوفير الأمن الغذائي ووسائل تحقيقه وفقًا لأهداف التنمية المستدامة.

أولًا- الحق في الغذاء في القانون الدولي:

إن الحق في الغذاء هو حق أساسي من حقوق الإنسان ثابت ومكرس في القانون الدولي (صاحب، د.ت؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2006). حيث نجد أن لهذا الحق مكانة في الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، سواء تلك التي وردت ضمن المصادر العامة لحقوق الإنسان، أو تلك التي وردت في الاتفاقيات التي وضعت لتوفير الحماية لفئة محددة من الأفراد ضمن المصادر الخاصة لحقوق الإنسان.

1- الحق في الغذاء في الاتفاقيات الدولية العامة لحقوق الإنسان:

إن الحق في الغذاء هو "الحق في الحصول بشكل منتظم دائم وحر، إما بصورة مباشرة أو بواسطة مشتريات نقدية، على غذاء وافٍ وكافٍ من الناحيتين الكمية والنوعية، يتفق مع التقاليد الثقافية للشعب الذي ينتمي إليه المستهلك ويكفل له حياة بدنية ونفسية، فردية وجماعية، مُرضية وكريمة وخالية من القلق". إن هذا التعريف حريص على أن يشمل عناصر هامة من تعريف الأمن الغذائي، فهو يتصل ويرتبط بشكل وثيق به، كونه يحاول أن يشمل بُعد المعاناة الإنسانية، أي أن يكون لكل شخص الحق في الحصول على غذائه وأمنه الغذائي بعيدًا عن الخوف والقلق الذي قد يطارده في كل لحظة يتضور جوعًا أو يشعر فيها بحالة اللاأمن الغذائي (الأمم المتحدة، 2001).

وردت الإشارة الضمنية إلى الحق في الغذاء في عدد من الاتفاقيات الدولية، يأتي في مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة في المادة الأولى الفقرة الثالثة التي تنص على أن " مقاصد الأمم المتحدة هي: ... تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الأولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا..."، والمادة 55 منه تنص على أنه "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار... تعمل الأمم المتحدة على (أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة... والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، (ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم، (ج) أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز...، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلًا".

في حين تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 إشارة صريحة إلى الحق في الغذاء في المادة (25) منه بالنص على أنه "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه". أما العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 والذي يعدّ جزءًا من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان فقد تضمن إشارة أكثر وضوحًا إلى الحق في الغذاء باعتباره حقًا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، فوفقًا للمادة (11) منه: "1- تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر. 2- واعترافًا بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع، تقوم الدول الأطراف في هذا العهد، بمجهودها الفردي وعن طريق التعاون الدولي، باتخاذ التدابير المشتملة على برامج محددة ملموسة واللازمة لما يلي: أ- تحسين طرق إنتاج وحفظ توزيع المواد الغذائية، عن طريق الاستفادة الكلية من المعارف التقنية والعلمية، ونشر المعرفة بمبادئ التغذية، واستحداث أو إصلاح نظم توزيع الأراضي الزراعية بطريقة تكفل أفضل إنماء للموارد الطبيعية وانتفاع بها، ب- تأمين توزيع الموارد الغذائية العالمية توزيعًا عادلًا في ضوء الاحتياجات، يضع في اعتباره المشاكل التي تواجهها البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها على السواء". ومن أجل تنفيذ أحكام هذا النص، أكدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1999 في التعليق العام رقم 12 بعنوان "الحق في الغذاء الكافي" على أن "الحق في الغذاء الكافي يرتبط بشكل لا انفصام فيه بالكرامة المتأصلة في الإنسان وهو حق لا غنى عنه للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى المكرسة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان". وأوضحت اللجنة المضمون المعياري للمادة 11، بأنه "يتم إعمال الحق في الغذاء الكافي عندما يتاح ماديًا واقتصاديًا لكل رجل وامرأة وطفل بمفرده أو مع غيره من الأشخاص، في كافة الأوقات، سبيل الحصول على الغذاء الكافي أو وسائل شرائه". ويتطلب تحقيق هذا الحق "توفر الغذاء بكمية ونوعية تكفيان لتلبية الاحتياجات التغذوية للأفراد وخلو الغذاء من المواد الضارة وكونه مقبولًا في سياق ثقافي معين، وإمكانية الحصول على الغذاء بطرق تتسم بالاستدامة ولا تعطل التمتع بحقوق الإنسان الأخرى" (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1999).

وإقرار الحق في الغذاء لم يرد فقط ضمن النصوص العامة لحقوق الإنسان، وإنما جرى تكريسه أيضًا في الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان لحماية فئات محددة من الأفراد.

2- الحق في الغذاء في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان:

لم يقتصر ضمان الحق في الغذاء على الاتفاقيات العامة لحقوق الإنسان، وإنما نصت عليه مجموعة من المواثيق والاتفاقيات الخاصة لحماية فئة من الأشخاص رأى المجتمع الدولي ضرورة توفير حماية خاصة لها.

ويمكننا أن نذكر في هذا المجال ما نصت عليه المادة (1/20) من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1955 بأن "توفر الإدارة لكل سجين في الساعات المعتادة وجبة طعام ذات قيمة غذائية كافية للحفاظ على صحته وقواه جيدة النوعية وحسنة الإعداد والتقديم".

وفي حين أعربت الدول الأطراف في ديباجة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 عن "قلقها، وهي ترى النساء، في حالات الفقر، لا ينلن أدنى نصيب من الغذاء والصحة والتعليم والتدريب وفرص العمالة والحاجات الأخرى"، أشارت في المادة (1/12) إلى أنها- أي الدول

الأطراف- "تكفل للمرأة خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة".

أما الالتزام بإعمال الحق في الغذاء بالنسبة لفئة الأطفال، فنجد أن إعلان حقوق الطفل لعام 1959 يعطي، للطفل، في المبدأ الرابع منه "الحق في قدر كافٍ من الغذاء". في حين أن اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 أشارت في المادة (24/ 2/ ج) إلى "مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية، عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، آخذة في اعتبارها تلوث البيئة ومخاطره...". وتعترف الدول الأطراف في المادة (1/27) منها "بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي".

هذا وقد استحوذ الحق في الغذاء على اهتمام القانون الدولي الإنساني، حيث تضمّن قواعد هامة جدًا تحمي الحق في الغذاء في حالات النزاعات المسلحة. وتضمّنت اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 أحكامًا بشأن معاملة الأسرى تنص على تزويدهم بكميات كافية من الغذاء والماء (المادتان 20 و26 من اتفاقية جنيف الثالثة، 1949)، كذلك تضمّن القانون الدولي الإنساني أحكامًا تحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال، وتحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة (ومن ذلك مثلًا المواد الغذائية والمناطق الزراعية ومرافق مياه الشرب) (المادة (54) من البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف، والمادة (14) من البروتوكول الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف).

إن الحق في الغذاء يجسد فكرة عملية مفادها أن يتوفر لجميع البشر مستوى معيشي لائق، وأن يكون لديهم بوجه خاص ما يكفي ليأكلوا سواء في أوقات السلم وفي أوقات الحرب. فالحق في الغذاء، شأنه شأن جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، يتعلق باحترام كرامة الإنسان، الذي يقوم عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويتعلق أيضًا بالكفاح من أجل "الحرية الثالثة" التي أعرب عنها الرئيس روزفلت، وهي الحرية من العوز والحرية من الجوع (الأمم المتحدة، 2001).

وهكذا نجد أن مجمل الوثائق الدولية، العامة والخاصة، تشكل إطارًا قانونيًا دوليًا لفكرة الحق في الغذاء، وأن مضامينها، رغم اختلافاتها، يمكن أن تستخدم لتحقيق الحق في الغذاء من قبل المجتمع الدولي، وإعماله يتطلب تضافر الجهود، والتزامات تقع على عاتق الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية المختلفة، غير أن عدم وفاء الحكومات بها هو في كثير من الحالات السبب الرئيسي لاستمرار الجوع وسوء التغذية، مما يشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان. ويحضرنا في هذا المجال، وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان، السؤال التالي: ما الأساس القانوني الذي يستند إليه الحق في الغذاء على صعيد التشريع الوطني اللبناني؟ وما مدى التزام لبنان على هذا الصعيد في احترام هذا الحق وحمايته وإعماله وفقًا للمتطلبات الدولية التي ينطوي عليها في إطار التنمية المستدامة؟ وما مدى توافق ذلك مع حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية التي نصت عليها المواثيق الدولية ذات الصلة؟

ثانيًا- الحق في الغذاء في التشريع اللبناني وفقًا للالتزامات الدولية وأهداف التنمية المستدامة:

تعتبر مسألة الحصول على الغذاء الكافي عنصرًا أساسيًا من عناصر الحق في الغذاء الكافي، ويجب أن يكون الغذاء الذي يحصل عليه الإنسان كافيًا من حيث الكيف والكم. وما الجوع وسوء التغذية إلا عواقب الحرمان من الغذاء بدقة طبية بالغة. وليس من الضروري أن يكون سوء التغذية مرادفًا لنقص التغذية (أي النقص في كمية الغذاء الذي يتناوله الإنسان) بل قد يقع نتيجة لرداءة نوعية الغذاء. وكثيرًا ما يكون هذا أو ذاك من نتائج الفقر والتمييز، وخصوصًا التمييز بين الجنسين (كونرمان، د.ت).

إن إدراك التقدم المحرز في إعمال الحق في الغذاء يتطلب القضاء على الجوع وسوء التغذية، وهذا يضع على الدول التزامات في الاعتراف صراحة بالحق في الغذاء في دساتيرها وتشريعاتها الوطنية بوصفها الجهة المسؤولة عن إعمال هذا الحق. والسؤال الذي يتطلب منا الإجابة عنه هو: ما الأساس القانوني للحق في الغذاء في التشريع اللبناني؟ وما التحديات والتهديدات التي تعيق الوصول إلى تحقيق لبنان لأمنه الغذائي؟

1- الحق في الغذاء في إطار التشريع اللبناني:

إن الحق في الغذاء مسجل مباشرة في دستور بعض البلدان، فيما عمدت بعض المحاكم إلى تفسير الدستور على أنه يحمي الحق في الغذاء. وتختلف التشريعات التي تحمي هذا الحق باختلاف البلدان أيضًا، وكذلك الآليات القانونية التي يمكن للأفراد/ الجماعات استخدامها للمطالبة به. فهناك دساتير تتضمن أساسًا قانونيًا للحق في الغذاء بصورة صريحة، في حين أن دساتير أخرى لا يرد فيها الحق في الغذاء بشكل صريح (https://rb.gy/t9n7zs, 2004). ويتطلب التنفيذ الفعال للحق في الغذاء اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان بشأن الحكم. فهذا النهج يعزز المفهوم القائل بأن جميع حقوق الإنسان مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة، وينبغي دائمًا تفسير حقوق الإنسان وتطبيقها بصورة كلية (Nations Unies, 2020).

أ- في الدستور اللبناني:

إن حماية حقوق الإنسان من خلال الدساتير هي أقوى شكل من أشكال الحماية القانونية حيث تعتبر الدساتير القانون الأساسي أو الأعلى في الدول. ويمثل توفير الحماية الدستورية للحق في الغذاء الكافي إعلانًا قويًا يمكن أن تصدره الدولة أثناء تقدمها نحو تزويد مواطنيها بالحق في الغذاء الكافي

(https://rb.gy/o9hwep, 2024). وتتخذ هذه الحماية القانونية أشكالًا مختلفة، لكن لكل بلد طريقته الخاصة التي يمكن من خلالها للأفراد، وفي بعض الحالات للجماعات المطالبة بالغذاء الكافي باعتباره حقًا، لا عملًا خيريًا (https://rb.gy/t9n7zs, 2004). على مدى السنوات القليلة الماضية، كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد الدول التي اعتمدت أحكامًا تنص على الاعتراف الصريح بالحق في الغذاء، كما نجد أن هناك دولًا اعتمدت الحماية الضمنية للحق في الغذاء من خلال النص على حقوق الإنسان الأوسع نطاقًا، مثل الحق في مستوى معيشي لائق والحق في الرفاه والحق في التنمية (https://rb.gy/o9hwep,2024). ويشكل مجموع الدول التي نصت بصورة صريحة على الحق في الغذاء (29) دولة، نذكر منها: (أوكرانيا، أكوادور، البرازيل، الفلبين، النيجر، المكسيك، باراغواي، بيلاروس، جنوب أفريقيا، ومصر...). ففي أوكرانيا مثلًا، نص دستورها الصادر عام 1996 والمعدل عام 2014 في المادة (48) منه على أن "لكل فرد الحق في مستوى معيشي يكفي له ولأسرته، بما في ذلك التغذية الكافية والملبس والمسكن". وفي حين تضمن دستور جمهورية مصر العربية لعام 2014 المعدل عام 2019، النص صراحة على الحق في الغذاء الكافي في المادة 79 كما يلي: "لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكافٍ، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال"، نجد أن دستور جمهورية العراق لعام 2005 أشار إلى هذا الحق بصورة ضمنية ضمن الحق في كرامة الإنسان في المادة (37) البند (أولًا) بالنص على أن "حرية الإنسان وكرامته مصونة"، وهذا ما نجده في الدستور اللبناني.

لم يرد الحق في الغذاء في الدستور اللبناني بصورة صريحة، إنما جرى النص في مقدمة الدستور (ج) على أن "لبنان جمهورية ديمقراطية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل". ولقد ورد أيضًا في المادة (7) من الدستور اللبناني أن "كل اللبنانيين سواء لدى القانون...". ولما كان التمتع بالحق في الغذاء يتطلب اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان بصورة كلية، نجد أن هناك ارتباطًا حتميًا لهذا الحق بشكل لا انفصام فيه لعدد من حقوق الإنسان، وأن جميع حقوق الإنسان متشابكة وغير قابلة للتجزئة. ولما كان الحق في الغذاء قد جرى تفسيره على أنه يقع ضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فيكون الدستور اللبناني بنصه على احترام الحريات العامة ومن ضمنها "العدالة الاجتماعية" قد أشار بصورة ضمنية إلى الحق في الغذاء، وإن كان من الأجدى، ومن جملة حقوق أخرى اجتماعية واقتصادية كالحق في التعليم والحق في السكن لم يجرِ تفصيلها، العمل على تفصيل هذا الحق صراحة، وكان من المفترض النص عليها صراحة في متن الدستور على غرار دساتير العديد من البلدان، نظرًا لأهميته في تحقيق الأمن الغذائي- الذي هو جزء من الأمن الإنساني والاجتماعي- الذي تعمل الدولة بأجهزتها ومؤسساتها لتحقيقه، من أجل إرساء مجتمع آمن بعيد عن الأخطار التي تتهدده كالجوع والفقر.

والجدير ذكره، أن المعاهدات الدولية ودخولها المتزايد في المنظومة القانونية الداخلية لا يعني أنها تسمو على الدستور، إذ لا خلاف على الإطلاق في أن الدستور هو القانون الأسمى في الدولة، فهو القانون الأساسي والمبدئي، وله الصدارة العليا في الانتظام القانوني القائم. وانضمام الدول إلى الاتفاقيات الدولية يرتب عليها التزام تنفيذ هذه الاتفاقيات، وإبرام الاتفاقية وتصديقها من جانب السلطات المعنية في الدولة، وفق دستورها، يدخلان الاتفاقية الدولية في إطار القانون الداخلي، فتصبح جزءًا من منظومتها القانونية، ويتطلب الحفاظ على التجانس داخل هذه المنظومة عدم تعارض الاتفاقية الدولية مع الدستور، القانون الأسمى في الدولة، وعدم تعارض القوانين مع الاتفاقية الدولية التي تأتي في مرتبة أعلى من القانون. وفي لبنان، خطا الدستور اللبناني خطوة كبيرة في اتجاه التدويل حين أعطى في الفقرة "ب" من مقدمته بعض المواثيق والمعاهدات القوة الدستورية، وهي مواثيق جامعة الدول العربية ومواثيق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (سليمان، 2019). حيث اعتبر المجلس الدستوري اللبناني أن "... العهد الدولي المذكور [العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية] يؤلف حلقة متممة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان... وبما أنه من المعتمد أن هذه المواثيق الدولية المعطوف عليها صراحة في مقدمة الدستور تؤلف مع هذه المقدمة والدستور جزءًا لا يتجزأ وتتمتع معًا بالقوة الدستورية" (المجلس الدستوري، 2001). وهو ما جرى تأكيده في اجتهادات لاحقة كالقرارين رقم 2023/6 تاريخ 2023/5/30 والقرار رقم 2024/5 تاريخ الورود 2024/5/2، حيث اعتبر المجلس الدستوري اللبناني في كلا القرارين ما يلي "... وحيث إن مقدمة الدستور تشكل جزءًا لا يتجزأ منه... وحيث بموجب الفقرة "ب" من المقدمة إن لبنان ملتزم بمواثيق جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما يضفي عليها جميعًا القيمة الدستورية بفعل الإحالة إليها في مقدمة الدستور، فضلًا عن أنه على الدولة، بسلطاتها وأجهزتها كافة، أن تجسد المبادئ التي كرّستها تلك النصوص في جميع الحقول والميادين، ..." (المجلس الدستوري، 2023؛ الجريدة الرسمية، 2024). وبذلك أصبح على المؤسسات السياسية أن تحرص على احترام المعاهدات والمواثيق الدولية التي ذكرها الدستور في المقدمة، احترامها للدستور نفسه. وهنا يقتضي التنويه إلى الكمّ الكبير الذي تتضمته تلك النصوص الدولية من المبادئ والقواعد والالتزامات التي أصبح على المشترع الداخلي احترامها (سليمان، 2019). ووفقًا للفقرة (ب) من مقدمة الدستور اللبناني الصادر عام 1990، إن لبنان "... هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء"، وبما أن لبنان قد صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية، ومنها، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1972، حيث تنص المادة (11) منه على أن "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة

لإنفاذ هذا الحق،..." فإن هذا العهد يصبح مع مقدمة الدستور جزءًا من الوثيقة الدستورية. وفي هذا المجال نجد قصورًا من المشرع الدستوري بعدم النص صراحة على الحق في الغذاء، وبالتالي، فإن على الدولة اللبنانية أن تسعى لمواءمة تشريعاتها القانونية لتتوافق مع ما تضمنته مقدمة الدستور وأحكام المعاهدات الدولية المصادق عليها.

ب- في التشريع الوطني اللبناني:

إن التشريع اللبناني لم يتضمن نصوصًا قانونية تتعلق بالحق في الغذاء وإنما نجد تشريعات تخص السلامة الغذائية.

تعود تشريعات السلامة الغذائية في لبنان إلى فترات قديمة، مثلًا قانون وزارة الصحة لسنة 1961، والمرسوم رقم 12253 تاريخ 1966/4/2 الذي يحدد الشروط الواجب توافرها في المواد الغذائية المعلبة أو المحفوظة.

وقد بذلت العديد من الجهود المتعلقة بالسلامة الغذائية (الجردلي وحمود وكاملة وجردي، 2014)، إلى أن صدر قانون سلامة المواد الغذائية وتعديلاته رقم 35 تاريخ 2015/11/24 الذي جرى تطوير أحكامه بموجب قانون حماية المستهلك.

في الأسباب الموجبة لهذا القانون يعتبر الغذاء السليم حقًا من حقوق الإنسان الأساسية ويدخل ضمن فئة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي يعود للدولة صونها، وإقرار النصوص الأساسية التي تحول دون وضع بتصرف المواطن مواد غذائية تضر بصحته، وينشئ هذا القانون الهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء يكون من شأنها، من خلال تعاونها مع هيئات القطاع العام المعنية، إقامة نظام متكامل للإشراف على سلامة الغذاء وتأمين حماية الأمن الغذائي للمواطن بأكثر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة.

وقد تضمّن هذا القانون نطاق تطبيقه والقواعد التي ترعى سلامة الغذاء معرّفًا الغذاء في المادة (2) منه بأنه "كل منتج أو مادة أولية خام أو مادة أولية معالجة جزئيًا أو كليًا معدة للاستهلاك البشري بما فيها المياه والمشروبات على اختلاف أنواعها وأصنافها والعلكة وكافة المواد في تصنيع الغذاء وتحضيره وتعبئته ومعالجته وتسويقه..."، مع إيراد تعريفات للعديد من المصطلحات التي جرى ذكرها ضمن المادة نذكر منها "المخاطر"، "البطاقة البيانية"، "الحيوانات"، "المحترف"، "المزارع"، "المؤسسة"، المطابقة"، "التلوث"، "تحليل المخاطر وتقييمها وإدارتها والإعلام عنها"، "الجودة" و"مراقب غذائي". وحدد هذا القانون في الفصل الثاني الغذاء السليم بحيث يجب وفقًا للمادة (3) منه على "كل من المحترف والمزارع والمؤسسة كل ضمن إطار عمله أن يتثبت من أن الغذاء المنتج أو المستورد الذي يضعه بتصرف المستهلك، مطابق للمواصفات المعتمدة وسليم وصالح للاستهلاك البشري، ولا ينتج عنه أي ضرر يلحق بصحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة، إذا تم هذا الاستهلاك بشكل صحيح وملائم تبعًا لطبيعة هذا الغذاء"، كما اعتبر في المادة (4) من ذات القانون أن الغذاء يعتبر سليمًا "إذا كان استهلاكه، بشكل طبيعي وملائم، يقدم ضمانات الأمان والحماية بالاستناد إلى مكونات الغذاء وطريقة تقديمه أو عرضه. كما يعتبر الغذاء سليمًا إذا كانت تتوافر فيه المواصفات الوطنية، وفي حال عدم توافر هذه المواصفات، تعتمد مواصفات دولية يعترف بها في لبنان وتلك المحددة من قبل "هيئة الدستور الغذائي" في "مجموعة قوانين الغذاء".

كما تضمّن هذا القانون العديد من النصوص التي تحدد موجبات المحترف والمؤسسة والمزارع ونقل الغذاء وعرضه (المواد 7-17 من القانون رقم 2015/35)، وأنشأ هذا القانون بموجب المادة (22) منه الهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، وترتبط برئيس مجلس الوزراء الذي يمارس سلطة الوصاية عليها، تتولى وفق المادة (29) منه العديد من المهام نذكر منها على وجه الخصوص، "إقرار و/أو اقتراح النصوص اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون، تحديد شروط وإجراءات مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون ونصوصه التطبيقية، اتخاذ القرارات اللازمة لوضع موضع التنفيذ السياسة العامة لسلامة الغذاء التي يقرها مجلس الوزراء...".

ورغم هذه النصوص التشريعية، فإن التشريع اللبناني ما زال قاصرًا عن تحقيق الغذاء الآمن، فهذا التشريع يلحظ أحكامًا ترعى تأمين سلامة الغذاء وإنشاء أجهزة مراقبة، بعيدًا عن الاهتمام بالأمن الغذائي بأبعاده كافة، تضمن وصول اللبنانيين، وخاصة الأكثر فقرًا، لحاجاتهم الغذائية السليمة، من دون العمل على إيجاد آليات تنفيذية تعمل على توفير الأمن الغذائي وتحقيقه، باعتباره حقًا من حقوق الإنسان، وفقًا للالتزامات الدولية. ذلك أن وضع تشريعات خاصة بالسلامة الغذائية، على أهميتها، لا تشكل معيارًا وحيدًا لتحقيق هذا الأمن الغذائي والتغذوي في لبنان وفق أبعاد الأمن الغذائي التي تم استخلاصها من التعريفات المعترف بها عالميًا، والتي جرى تطويرها مع تطور مفهومه، وبما يتلاءم مع الأنماط الغذائية الصحية التي تقي من الجوع وسوء التغذية بكافة أشكاله وتكفل تلبية احتياجات الفرد من الأغذية. حيث نجد أن أكثر من مليوني شخص في لبنان يعانون من مشكلة انعدام الأمن الغذائي (الأمم المتحدة، 2023)، وقد أخذت هذه المشكلة تتفاقم مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهي لم تتسبب بتقليص حجم المشتريات الغذائية وحسب، بل فرضت أيضًا تحوّلًا في النظام الغذائي المعتمد. والجدير ذكره، أن لبنان صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومنها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 3 تشرين الثاني 1972، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1997، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام 1990، في حين أنه تبنى بتاريخ 25 أيلول 2015 برنامج 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة بموجب قرار رقم 1/70 اتخذته الجمعية العامة في 25 أيلول 2015 باسم "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وتمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض، وهي تهدف إلى تعزيز السلام والقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده. لا شك

أن لبنان، وككل بلد، يواجه تحديات خاصة في سعيه لتحقيق أمنه الغذائي وفقًا لأهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، إلا أنه لا يزال كالعديد من البلدان، يعاني الفقر والحرمان والجوع. من هنا، كان من الواجب العمل على تحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان انطلاقًا من الالتزام الدولي ومراعاةً للواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى التنمية فيه.

تتكون أهداف التنمية المستدامة من 17 هدفًا و169 غاية (الأمم المتحدة، 2015)، يسعى الهدف الثاني منها إلى "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة" (الأمم المتحدة، 2015)، وقد حددت غايات خمس لتحقيق هذا الهدف نذكر منها ما يلي"1- القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع،... على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030، 2- وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية...، 3- مضاعفة الإنتاجية الزراعية..، 4- ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة...، 5- الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأليفة... عبر اتخاذ عدة تدابير لضمان تحقيق هذه الغاية منها... اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها" (الأمم المتحدة، 2015)، وبالرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونًا، إلا أن الحكومات تأخذ زمام ملكيتها وتتخذ إجراءات وطنية لتحقيقها، من قبيل إستراتيجيات التنمية الوطنية والتنمية المستدامة، والدولة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسة عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه (الأمم المتحدة، 2015). إن خطة التنمية المستدامة متجذرة تجذرًا لا لبس فيه في حقوق الإنسان، ومترسّخة بشكل واضح في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان وغيرها من الصكوك المعنية الأخرى، مثل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي نصت المادة (11) منه على "حق كل إنسان في مستوى معيشي كاف... يوفر كفايتهم من الغذاء" وفي "التحرر من الجوع". وبالتالي، يترتب على الدول الأعضاء الأطراف في العهد التزام قانوني بتحقيق الهدفين (1) و(2) من أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر والجوع، والمؤشرات ذات الصلة لقياس معدل انتشار نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي. ويبين التقاطع بين أهداف التنمية المستدامة والمعاهدات أن خطة 2030 ليست مجرد خطة طموحة، بل إنها تعزز المسؤوليات القانونية المترتبة على الدول بمجرد تصديقها على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017). وتسعى أهداف التنمية المستدامة إلى "إعمال حقوق الإنسان للجميع" وهي قابلة للتطبيق عالميًا على جميع الأشخاص في جميع البلدان، والأهم من ذلك، أنه يجب تنفيذ خطة عام 2030 بطريقة تتسق مع القانون الدولي (https://rb.gy/2g2yoc, 2024).

استنادًا لما تم ذكره سابقا، ووفقًا لالتزاماته الدولية، هل استطاع لبنان تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 التي التزم بها، والذي تضمّن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وفقًا لها، وما الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك ضمانًا لحقوق الإنسان وإعمالًا للحق في الغذاء للجميع؟

2- الأمن الغذائي في لبنان وتحدياته:

يعتبر الأمن الغذائي حاجة أساسية تطمح إليها كل الشعوب، وهو غاية تسعى الدول إلى تحقيقها من أجل الوصول إلى مجتمع آمن بعيد عن الجوع وسوء التغذية. وإذا كان لبنان قد تبنى بتاريخ 25 أيلول 2015 برنامج 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي تتكون من 17 هدفًا تنمويًا تهدف إلى القضاء التام على الفقر وحماية الكوكب وضمان الرفاه للجميع، إلا أن رقعة الفقر في لبنان اتسعت على وقع أزماته الاقتصادية والسياسية وانعدام خطط التنمية وانعكس ذلك على أمنه الغذائي، الذي يعتبر من المواضيع المهمة ضمن خطة الحكومة.

وبحسب دراسة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قد يكون أكثر من 50% من سكان لبنان عرضة لخطر عدم الوصول إلى الاحتياجات الغذائية الأساسية بحلول نهاية عام 2020، وارتفعت معدلات الفقر والبطالة بشكل حاد بسبب التباطؤ الاقتصادي الكبير، وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية بنسبة 78%، وتجاوز متوسط معدل التضخم السنوي 50% في عام 2020، حيث ارتفع متوسط سعر المنتجات الغذائية بنسبة 141% مقارنة بشهر تموز 2019، ومن المتوقع أن ترتفع أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف على أثر ارتفاع تكاليف معاملات استيرادها، وانعدام الثقة في إدارة عمليات تأمينها وإتاحتها (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020).

في مقابل ذلك، تضاعفت نسبة الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان من 42% في عام 2019 إلى 82% من مجموع السكان في عام 2021 (https://bit.ly/3GrJ0OL, 2021). وبلغ عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد أربعة ملايين نسمة تقريبًا، وهم يمثّلون نحو مليون أسرة، بينها 77% من الأسر اللبنانية، أي ما يوازي 745,000 أسرة لبنانية تقريبًا، وتصنّف هذه الأسر بأنها تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد إذا كانت محرومة من بُعد واحد من أبعاد الدليل أو أكثر (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2021). وكانت "الإسكوا" قد أصدرت تقديراتها حول ارتفاع معدلات الفقر في لبنان في عام 2020، حيث كانت أشارت إلى أنه من المتوقع أن يقفز معدل الفقر من 28 % في عام 2019 إلى 55 % في أيار 2020، مع زيادة نسبة الفقر المدقع من 8% إلى 23% (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020).

وفي تقرير نشرته منظمة اليونيسف في حزيران 2023 أقرّت 86% من العائلات عدم حيازتها ما يكفي من مال لشراء الضروريات مقارنة بنسبة 76%

قبل عام واحد فقط. وتضطر أسرتان من كل خمس (أي 38%) إلى بيع ممتلكاتها من أجل توفير سبل البقاء على قيد الحياة، بعد أن كانت أسرة واحدة من كل خمس (28%) تفعل ذلك خلال العام الماضي. وتضطر أكثر من أسرة واحدة من بين كل 10 أسر إلى إرسال أطفالها للعمل كوسيلة للتأقلم مع الأزمات العديدة (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2023).

بحسب البنك الدولي، يتفاوت الارتفاع في انعدام الأمن الغذائي في بلدان المنطقة النامية. وفي لبنان، زاد انعدام الأمن الغذائي زيادة كبيرة، ومن المتوقع أن يزداد سوءًا. إذ تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي في لبنان تدهورًا كبيرًا منذ عام 2019، حيث زاد انعدام الأمن الغذائي بسبب التضخم المفرط، وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية، ورفع الدعم عن الأدوية والوقود والمستلزمات الأخرى (Gatti & others, 2023)، حيث حدث ارتفاعان حادان في انعدام الأمن الغذائي. كان الارتفاع الأول، في عام 2008 مدفوعًا بضغوط الأسعار الخارجية، في حين كان الثاني، في عام 2019، مدفوعًا بتضخم الأسعار الداخلي الناجم عن انهيار اقتصادي. وكان الارتفاع الحاد في انعدام الأمن الغذائي في عام 2019 مختلفًا، وهو انهيار اقتصادي أعقبه ارتفاع التضخم طويل الأجل. ويبرهن لبنان أن المخاطر عندما تكون خارجية، فمن المتوقع اختفاؤها في نهاية المطاف، وأن اتخاذ التدابير المؤقتة، مثل المساعدات النقدية، يمكن أن يكون له دور في حل المشكلات الصعبة العابرة. أما عندما يفضي الانهيار الاقتصادي إلى دوامة تضخمية وآفاق طويلة الأمد من انعدام الأمن الغذائي، فإن تجاوز الأوقات العصيبة يتطلب جهدًا عميقًا لإعادة البناء .(Gatti & others, 2023) إن الأزمة اللبنانية تصنّف ضمن أكثر الأزمات حدة على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، وهي نتاج ثلاثة عقود من السياسة المالية والنقدية المتعمدة والمتهورة (https://rb.gy/jjq6rm, 2021). ومن المتوقع أن يتسارع معدل التضخم- الذي فاق الـ100% منذ عام 2021- إلى 231.3% في عام 2023، مدفوعًا بانخفاض سعر الصرف (خلال النصف الأول من عام 2023) والدولرة السريعة للمعاملات الاقتصادية. علاوة على ذلك، تصدّر لبنان قائمة البلدان الأكثر تأثرًا بالتضخم الاسمي لأسعار المواد الغذائية في الربع الأول من عام 2023 (بنسبة 350% على أساس سنوي في أبريل/نيسان 2023)، مما أدى إلى تفاقم هشاشة الظروف المعيشية للفئات الأشد فقرًا والأكثر احتياجًا من السكان (https://rb.gy/1439bm, 2023).

ووفقًا لدراسة صدرت عن البنك الدولي للأسر المعيشية شملت السكان المقيمين في خمس محافظات لبنانية تحت عنوان "تقييم وضع الفقر والإنصاف في لبنان 2024: التغلب على أزمة طال أمدها" فإن معدل الفقر القائم على الاستهلاك في لبنان ارتفع ثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي من 12% عام 2012 إلى 44% عام 2022. ولم تتزايد نسبة اللبنانيين الفقراء فحسب، بل باتوا أيضًا يغرقون أكثر فأكثر في الفقر، فقد ارتفع عمق فقرهم أو الفجوة الفقرية من 3% عام 2012 إلى 9,4% عام 2022 .(The World Bank, 2024) وأشار البنك الدولي إلى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات للسيطرة على ارتفاع معدلات التضخم المحلي، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد يدفع الكثير من الناس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نحو انعدام الأمن الغذائي- عندما يضطر الناس إلى تناول كميات أقل من الطعام، أو التغاضي عن تناول بعض الوجبات، أو الجوع بسبب نقص المال أو غيره من الموارد (Gatti & others, 2023).

ففي لبنان، سجلت نسبة 32 في المائة تقريبًا من الأسر الفقيرة المشمولة في الدراسة الاستقصائية 2022/2023 معدلات دون المستوى المقبول من حيث الاستهلاك الغذائي، والمستخدم لتقييم التنوع الغذائي وتواتر الاستهلاك والأهمية التغذوية النسبية لمختلف المجموعات الغذائية. وأشارت نسبة 83 في المائة تقريبًا من كافة الأسر المشمولة في المقابلات إلى أنها كانت قد اعتمدت في غذائها على مأكولات أرخص أو قلما تفضلها، أقله في أحد الأيام السبعة التي سبقت مقابلتها. وكانت الأسر الفقيرة أكثر عرضة بمرتين من الأسر غير الفقيرة لاحتمال خفض حصص الوجبات أو تقليل عدد الوجبات أو اقتراض الطعام أو الاعتماد على المساعدة من الأقارب أو الأصدقاء، وبأربع مرات تقريبا لاحتمال أن يقوم أحد أفرادها البالغين بالإحجام عن تناول الطعام من أجل إطعام أولاده (The World Bank, 2024). وكانت ممثلة منظمة الأغذية والزراعة في لبنان السيدة نورة أورابح قد حذرت من العواقب الوخيمة على صحة ورفاه السكان المستضعفين إذا لم يتخذ إجراء عاجل لمعالجة هذا الوضع، حيث إن حالة الأمن الغذائي مقلقة للغاية، حسب آخر نتائج التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد في لبنان، الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ووزارة الزراعة. ويأتي هذا التردي نتيجة الأزمة الاقتصادية المستمرة، وانخفاض قيمة العملة والزيادة غير المسبوقة في أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية، ورفع الدعم عن هذه المواد، وهشاشة النظم الغذائية، إذ إن لبنان يعتمد في أكثر من 80% من حاجاته الغذائية على الاستيراد ولا تتعدى حصة مشاركة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي العام الـ 2.5%، وعندما لا يكون لدى الأسر ما يكفي من المواد الغذائية أو المال لشراء الطعام فإنها تتبنى وسائل تكيّف سلبية لمواجهة النقص في الغذاء. ونذكر من هذه الوسائل التغيير في أنماط استهلاك الغذاء ونوعيته من خلال شراء مواد غذائية غير مكلفة أو تقليل عدد الوجبات أو كمية المواد الغذائية أو وجبات الطعام (https://rb.gy/6ozkza, 2023).

إن حالة التخبّط طوال خمس سنوات جراء الأزمة الاقتصادية قد أثّرت سلبًا في شرائح المجتمع كافة ما عدا أغناها، مما ساهم في تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي، واستمرت نسبة التصخم السنوي بتسجيل رقم ثلاثي منذ العام 2021، بفعل تراجع العملة التي فقدت 98 في المائة من قيمتها، التي كانت عليها قبل اندلاع الأزمة، بحلول كانون الأول 2023 (The World Bank, 2024).

وقد أشارت السيدة نجاة رشدي، نائبة المنسق الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في لبنان إلى أن 55% من المواطنين

يقبع في الفقر، وارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة هائلة في التاريخ الحديث في لبنان. الناس أصبحت عاجزة عن توفير احتياجاتها الغذائية الأساسية وتستبدل الوجبات الصحية بخيارات أرخص غير صحية، مما يهدد أمنها الغذائي. إن عدم التمكّن من الوصول إلى وجبات متوازنة ومغذية يؤدي إلى انخفاض كبير في جودة الحياة (https://bit.ly/3VAYYdw, 2021).

إن الأزمة أرغمت الأسر على انتهاج مجموعة متنوعة من إستراتيجيات التكيف في محاولة منها لتأمين مستوى معيشي مقبول، مثل سحب أموال من المدخرات الشخصية، وطلب المساعدة من مصادر متعددة، وخفض النفقات، و تلك المرتبطة بالشق الغذائي. كما اضطرت ثلاث من أصل خمس أسر إلى عصر نفقاتها الغذائية، فيما عمد أكثر من نصفها إلى خفض الإنفاق على المواد غير الغذائية الأساسية، فتأثرت النفقات الصحية سلبًا في ثلث عدد الأسر (The World Bank, 2024).

ويركز التحليل الذي أجري تحت رعاية وزارة الزراعة في لبنان وبدعم من برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة في لبنان، بما يعرف بالتصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي (IPC)، على حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد في لبنان للفترة الممتدة بين تشرين الأول 2023 حتى آذار 2024، والفترة المتوقعة بين نيسان وأيلول 2024. غطى التحليل أكثر من 99 في المائة من السكان الذين يعيشون في البلاد، واستنادًا إلى نتائج التصنيف للفترة الأولى، فإن 15 في المائة من السكان اللبنانيين، أي ما يعادل حوالي (582,000) شخص، و27 في المائة من اللاجئين السوريين أي ما يعادل (411,000) شخص، و26 في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أي ما يعادل (46,000) شخص، و35 في المائة من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا أي ما يعادل (10,600) شخص، قدّر أنهم في المرحلة الثالثة (مرحلة الأزمة)، أو ما فوق، مما يتطلب اتخاذ إجراءات إنسانية عاجلة للحد من الفجوات الغذائية وتأمين التنويع في الغذاء وحماية واستعادة سبل العيش. وتم تقدير وجود (41,000) أي ما يعادل 1 في المائة مقيم لبناني، و(28,000) أي ما يعادل 2 في المائة لاجئ سوري، و(4,000) أي ما يعادل 2 في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، و(1,500) أي ما يعادل 5 في المائة من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في المرحلة الرابعة (مرحلة الطوارئ) (IPC, 2023). وقد حدد التحليل العوامل الرئيسة لانعدام الأمن الغذائي إلى أن لبنان لا يزال يواجه أزمة اقتصادية ومالية قوّضت الأمن الغذائي للبنانيين واللاجئين السوريين والفلسطينيين. وقد أثّر التضخم، وانخفاض قيمة العملة، وخسائر الدخل، وزيادة التوترات سلبًا، في قدرة مختلف الفئات السكانية على الحصول على الغذاء، مما أدى إلى تدهور حالة الأمن الغذائي الذي تأثر بعوامل مختلفة، منها: تضخم الأسعار، حيث بلغ معدل التضخم السنوي لأسعار الغذاء 274%، وهو من بين أعلى معدلات تضخم أسعار الغذاء في العالم. كما شهدت الليرة اللبنانية انخفاضاً بنسبة 59% خلال العام الماضي، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 140 ألف ليرة لبنانية مقابل الدولار الأميركي في آذار 2023، قبل أن يستقر عند حوالي 89500 ليرة لبنانية مقابل الدولار الأميركي منذ آب 2023. في حين ارتفعت تكلفة الغذاء في سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء على قيد الحياة بنسبة 23% بالدولار الأميركي منذ آذار 2023 لتصل إلى 33.1 دولارًا أميركيًا للشخص الواحد شهريًا (IPC, 2023). وأعرب صندوق النقد الدولي عن مخاوفه بشأن "غياب الإصلاحات بشكل عاجل"، ووصف التوقعات الاقتصادية بأنها "صعبة وغير مستقرة" ,IPC).(2023 ويشير تحديث تحليل انعدام الأمن الغذائي الحاد في لبنان بحسب التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) خلال المفترة المتوقعة المحدثة التي تمتد من نيسان إلى أيلول 2024، من المتوقع أن يواجه حوالي 1,26 مليون شخص، أي ما يعادل 23% من السكان الذين تم تحليلهم، مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي وتم تصنيفهم في المرحلة الثالثة (مرحلة الأزمة) أو أعلى من انعدام الأمن الغذائي (IPC, 2024). يحتاج السكان المصنفون في المرحلة الثالثة (مرحلة الأزمة) أو أعلى إلى إجراءات عاجلة لتقليص الفجوة الغذائية وحماية واستعادة سبل العيش والوقاية من سوء التغذية الحاد (IPC, 2024).

وتتزايد المخاوف حيال انعدام الأمن الغذائي والتغذوي على المستويين الوطني والمحلي حيث بدأت مؤشرات الأمن الغذائي الرئيسة تتجه نحو مسار ينذر بالخطر. وعليه ينبغي للحكومة أن تبادر بصورة عاجلة إلى إعطاء الأولوية للأمن الغذائي واتخاذ إجراءات فورية لتفادي الانزلاق نحو بؤرة الجوع وسوء التغذية (أبو زكي وداغر وسلام، 2022).

ويشير تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس واتش إلى تدهور أوضاع حقوق الإنسان في لبنان نتيجة الأزمة الاقتصادية الحادة التي أفقرت معظم سكانه منذ 2019، حيث لم يتمكن معظم اللبنانيين من تأمين حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحمّلت الأسر ذات الدخل المحدود أعباء الأزمة. كانت تغطية برامج المساعدة الاجتماعية القائمة، الممولة جزئيًا من "البنك الدولي"، ضئيلة واستهدفت بشكل ضيق للغاية الأسر التي تعيش في فقر مدقع، ما ترك شرائح كبيرة من السكان غير المؤهلين معرضين للجوع، وعاجزين عن تأمين الأدوية، وخاضعين لأنواع أخرى من الحرمان التي تقوّض حقوقهم (https://rb.gy/kjc6m5, 2024). ولم يحرز أي تقدم من قبل بشأن مجموعة الإصلاحات المطلوبة بموجب الاتفاق المبرم على مستوى خبراء صندوق النقد الدولي. ومع استمرار الجمود السياسي، ومع محدودية قدرة حكومة تصريف الأعمال على العمل، وقدرة البرلمان على التشريع، لم يكن من المتوقع حدوث أي تطورات على هذا الصعيد (IPC, 2023). ومن المرجح أن يتدهور انعدام الأمن الغذائي الحاد وسط الركود الاقتصادي مما يؤدي إلى تناقص المساعدات الإنسانية، وخطر التصعيد العسكري في جنوب لبنان (WFP & FAO, 2024). وقد بلغت تكلفة السلة الأساسية غير الغذائية 231 دولارًا أميركيًا للعائلة في شباط 2024، بزيادة قدرها 68% من 137 دولارًا أميركيًا للعائلة في آب 2023 في وقت التحليل السابق. ومع ذلك، فإن هذا لا يزال

يمثل حوالي 57% من قيمتها في بداية الأزمة في تشرين الأول 2019 (403 دولار أميركي للعائلة). ومن المتوقع أن تتسبب الضرائب والرسوم الجديدة التي تم إدخالها كجزء من موازنة 2024 التي تم إقرارها مؤخرًا في ضغوط إضافية على التضخم في البلاد، مما يؤثر بشكل خاص في الخدمات والسلع غير الغذائية (IPC, 2024). في الجانب السياسي، من المرجح أن استمرار حالة عدم اليقين في هيكل الحكم في لبنان يؤخر تنفيذ الإصلاحات مع استمرار مواجهة العواقب القاسية للأزمة الاقتصادية. إذ من المتوقع أن يستمر الفراغ الرئاسي، مما يهدد بمزيد من الجمود السياسي، حيث لا تزال قدرة كل من حكومة تصريف الأعمال والبرلمان على الحكم محدودة (IPC, 2024). وتم تسجيل زيادة في التوترات بين الطوائف منذ بداية عام 2023، حيث كانت العلاقات بين الطوائف في أدنى مستوياتها في أيار 2023 وأبلغ 54% من المستجيبين عن علاقات مجتمعية سلبية بحلول تشرين الثاني. كان التنافس على الوظائف التي تتطلب مهارات متدنية المصدر الأكثر تكرارًا للتوترات بين الطوائف، من قبل كل اللبنانيين والسوريين. وفي سياق مواطن الضعف الاقتصادي واستنفاد الخدمات، وتناقص المساعدات الغذائية الإنسانية لجميع الفئات السكانية، هناك خطر من أن تؤدي زيادة مواطن الضعف والتنافس على الخدمات إلى زيادة تفاقم التوترات، وهذا من شأنه أن يضع الكثير من الضغوط على موارد البلاد (IPC, 2024). أما في الجانب الأمني، فإن الوضع في لبنان لا يزال غير مستقر مع اشتداد الاشتباكات على طول حدوده الجنوبية مع اندلاع الحرب في 7 تشرين الأول/ أكتوبر في أرض غزة الفلسطينية المحتلة، حيث تزايدت الحوادث العنيفة على طول الحدود الجنوبية للبنان من حيث العدد والشدة، مما قد يهدد باندلاع مواجهة مسلحة كبرى في المنطقة (IPC, 2024). وتؤثر الاشتباكات المستمرة على الحدود الجنوبية في سبل العيش وتؤدي إلى النزوح الداخلي، مما يساهم في ضعف الأسر. ومن المتوقع أن يستمر النزوح، وأن يصل إلى 140,000 نازح داخليًا بحلول أيلول 2024، ارتفاعًا من 91,000 نازح داخليًا في نيسان 2024 (IPC, 2024). وبلغت المساحة المتضررة من الحرائق نتيجة القصف في جنوب لبنان 1897 هكتارًا، وواجه 63% من المزارعين تحديات في الوصول بأمان إلى حقولهم، بينما اضطر 26% منهم إلى ترك حقولهم الزراعية بشكل كامل بسبب النزوح. إضافة إلى ذلك، شهد 23% من المزارعين انخفاضًا في محاصيلهم الزراعية، وواجه 85% من الأسر الزراعية صعوبات في نقل محاصيلهم الزراعية. وفي المجمل، أبلغ 72% من المزارعين عن خسائر في دخلهم. وقدرت وزراة الزراعة أن 60 ألف شجرة زيتون تضررت، في حين ألمح البنك الدولي إلى أن 100,000 متر مربع من بساتين الزيتون تضررت بسبب النزاع، كما اتخذت شركات طيران مختلفة قرارات بإلغاء رحلاتها إلى لبنان مع بداية النزاع (IPC, 2024). ونظرًا لاعتماد لبنان الكبير على الواردات والسياحة، وبنيته التحتية المتواضعة، وسلاسل التزويد للمواد الغذائية الهشة، واعتماده على التحويلات المالية، فإن العواقب في حالة حدوث مزيد من التصعيد في الصراع ستكون قاسية (IPC, 2024). لذا، فإنه من المهم مراقبة تأثير تصاعد الأعمال العدائية في الأمن الغذائي وسبل العيش للمزارعين المتضررين في لبنان والتحديات التي يواجهونها في مناطق الصراع (IPC, 2024).

وهذه مؤشرات بالغة الدلالة على المستوى الاجتماعي المتدني والصعب الذي من شأنه أن يؤثر في حق الأفراد في الوصول إلى تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم الغذائية من جهة، ويعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي التزم لبنان بتحقيقها، وذلك نتيجة الركود الاقتصادي الذي يهيمن على الاقتصاد اللبناني بسبب العديد من العوامل والأزمات التي يرزح تحت وطأتها وتهدد أمنه الغذائي.

لا يزال وضع الأمن الغذائي في لبنان هشًا ومعرضًا لمخاطر تدهور كبيرة خلال الفترات الحالية والمتوقعة، ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات متواصلة للمعالجة وحماية السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويشمل ذلك مخاطر الصراع، وتأخر الإصلاحات الاقتصادية، واستمرار التضخم، وأسعار دولية أعلى من المتوقع، فضلًا عن خطر وقف المساعدات الغذائية إلى جانب التغطية المحدودة لمتطلبات الاحتياجات الغذائية الأساسية (IPC, 2024).

إن لبنان يواجه اليوم صعوبات وتحديات غير مسبوقة على جميع الأصعدة، بما فيها الأمن الغذائي وعدم توفر غذاء متنوع وآمن ومغذٍ للجميع، نتيجة الأزمات السياسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية المتتالية والحروب التي توالت عليه، ولا سيما اتساع المواجهة حاليًا مع إسرائيل على حدوده الجنوبية منذ اندلاع الحرب في 7 تشرين الأول 2023 في قطاع غزة، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت المدمّر. إن الأمن الغذائي يتطلب أمرين أساسيين: توفر الغذاء وسهولة الوصول إليه، وهذان الأمران يفتقدهما لبنان. اللبنانيون، مهددون اليوم بأبسط حقوقهم- الحق في الحصول على الغذاء الكافي- بسبب الارتفاع المستمر في أسعار السلع والتضخم والبطالة والجمود السياسي ومخاطر الوضع الأمني، مما يؤدي إلى استنفاد الفئات السكانية المختلفة آليات التكيف الخاصة بها لمواجهة هذه التحديات وتأمين احتياجاتها الأساسية وتفاقم الوضع المعيشي وزيادة الفقر، ويعيق بالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويؤثر تبعًا لذلك بشكل مباشر في حالة حقوق الإنسان. هذا الأمر يلقي على عاتق الحكومة اللبنانية إلزامًا قانونيًا بأن تعمل بالتدريج على تمكين جميع الأفراد من أن يتحرروا من الجوع، وليس هذا فحسب، بل أن يكون بوسعهم إنتاج أو شراء الغذاء الذي يكفيهم لأن يحيوا حياة نشطة صحية، بالشكل الذي يحفظ لهم كرامتهم الإنسانية، وهو ما لم تقم به، ولم تضمن حق شعبها في الحصول على الغذاء الكافي، ولم تبادر إلى منع أي انتهاك لهذا الحق.

لا شك أن الترابط القائم بين قواعد الأمن الغذائي والحق في الغذاء الكافي، وما لهذا الأخير من جوانب وأبعاد مختلفة، يعكس مدى الارتباط الوثيق بحقوق الإنسان الأخرى. ونظرًا لأهمية ذلك، جرى تكريس الحق في الغذاء على المستوى الدولي من جهة، سواء، من خلال العديد من المصادر العالمية

العامة لحقوق الإنسان، أو من خلال العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة لحماية فئات محددة من الأفراد، وعلى المستوى الوطني اللبناني، من جهة أخرى، كونه موضوع دراستنا. وإن لبنان، بالتزامه التصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية التي كرّست الحق في الغذاء، وإقراره التشريعات الوطنية الخاصة بهذا الحق، إنما ألزم نفسه باحترامه وحمايته وإعماله، وهذا يفرض عليه المسؤولية لتوفير الأمن الغذائي لشعبه. لكن هذا الأمر لوحده لم يكن كافيًا لإعمال الأمن الغذائي اللبناني من دون اتخاذ إجراءات وسياسات كفيلة بصورة جدية بتوفير هذا الحق وفقًا للالتزامات الدولية، وبما يحقق الأمن الغذائي الوطني، الذي بات مشكلة تهدد حقوق الإنسان وتنتهكه، ما أدى إلى حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، من خلال تفشي ظاهرة الفقر المتعدد الأبعاد تجاه الأفراد، ومن خلال تهديد حقهم في الحصول على احتياجاتهم بشكل كافٍ وآمن.

نخلص من ذلك إلى القول إن حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في لبنان لها أثر سلبي فيما خصّ حالة حقوق الإنسان، كونها تنتهك حق الأفراد في الحصول على الغذاء الكافي، إذ إن الحق في الغذاء المناسب، مثل أي حق إنساني آخر، يفرض التزامات معينة على عاتق الدول الأطراف، فقد حددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التعليق العام رقم (12) الالتزامات التي يجب أن تفي بها الدول بهدف إعمال الحق في الغذاء الكافي على المستوى الوطني، وهذه الالتزامات هي التالية: "1- الالتزام باحترام السبيل المتوفر للحصول على الغذاء الكافي يستلزم من الدول الأطراف ألا تتخذ أي تدابير تسفر عن الحؤول دونه؛ 2- الالتزام بالحماية يستلزم أن تتخذ الدولة تدابير لضمان عدم قيام شركات أو أفراد بحرمان الأفراد من الحصول على الغذاء الكافي؛ 3- الالتزام بالوفاء (التيسير) يعني أنه يجب على الدولة أن تشارك بفعالية في الأنشطة المقصود بها تعزيز وصول الناس إلى الموارد والوسائل اللازمة لضمان مقومات عيشهم، بما في ذلك الأمن الغذائي، واستخدام تلك الموارد والوسائل؛ 4- كلما عجز فرد أو جماعة، لأسباب خارجة عن نطاق إرادتهما، عن التمتع بالحق في الغذاء الكافي بالوسائل المتاحة لهما، تكون الدولة ملزمة بالوفاء (توفير) بذلك الحق مباشرة. وينطبق ذلك أيضًا على ضحايا الكوارث الطبيعية أو كوارث أخرى (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 1999). وبالرغم من أن كل الحقوق المكفولة في العهد يفترض أن تتحقق من خلال الإعمال التدريجي، إلا أن بعض الالتزامات الأساسية الدنيا لديها أثر مباشر. على سبيل المثال، المطلوب من الدول أن تتوقف عن ممارسة أي تمييز لناحية الحصول على الغذاء فضلاً عن الوسائل والحقوق لشرائه، بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو العمر أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر. كما تُمنع الدول من اتخاذ تدابير مدروسة تؤدي إلى تدهور المستوى الحالي لإعمال الحق في الغذاء. ويقتضي العهد أن تتخذ الدول أي خطوات ضرورية لضمان أن يتحرر كل إنسان من الجوع ويتمكن في أقرب وقت ممكن من التمتع بالحق في الغذاء الكافي. وتحظى الدول بهامش استنسابي في اختيار طرق ووسائل إعمال الحق في الغذاء الكافي، لكن عليها أن تضمن توفر الحد الأساسي الأدنى المطلوب كي يبقى الناس متحررين من الجوع" (https://rb.gy/1o36g9, 2024). وبإمكان نظم الحماية الاجماعية تأدية دور حمائي وتعزيزي ووقائي في رفاه الفئات السكانية الضعيفة، من خلال مجموعة من السياسات والبرامج التي تعالج مكامن الضعف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي والفقر، لجعل نظم الحماية الاجتماعية ضرورية لضمان التغذية الجيدة وصحة السكان وبقائهم على قيد الحياة (منظمة الأغذية والزراعة، 2024). وقد تحصل أيضًا انتهاكات للعهد عندما تقصر الدولة عن أن تلبي، على أقل تقدير، الحد الأساسي الأدنى المطلوب ليكون الفرد متحررًا من الجوع. ولدى تحديد أي فعل أو إغفال لفعل يعدّ انتهاكًا للحق في الغذاء، من الأهمية بمكان التمييز بين عجز الدولة الطرف عن الوفاء بالتزاماتها وعدم استعدادها لذلك (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1999). يعد الالتزام بتوفير الحق في الغذاء وصولًا إلى تحقيق الأمن الغذائي من أصعب الالتزامات والتحديات التي تواجه الدولة وإذا واجه هذا الالتزام عقبة اقتصادية وسياسية تحول دون القيام بتعزيز وصول الأفراد إلى الوسائل اللازمة لضمان الحق في حياة كريمة، ومن دون اتخاذ تدابير وإجراءات تحول دون احترام وحماية هذا الحق، وبالتالي حرمانهم من أدنى مقومات العيش الكريم، وهو الحق في الحصول على الغذاء الكافي والمغذي، الأمر الذي يؤثر سلبًا في حالة حقوق الإنسان. وقد أدت الأزمة الاقتصادية والمالية التي طالت لبنان منذ تشرين الأول 2019 إلى تقويض وضع الأمن الغذائي وأظهرت النتائج الأولية من الأقضية الـ 17 التي توافرت عنها بيانات Lebanon Vulnerability Assessment Panel لجنة تقييم هشاشة الأوضاع في لبنان (LVAP) أن 22% من اللبنانيين لا يستطيعون تحمّل سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء على قيد الحياة (IPC, 2023). ولا شك أن محدودية قدرة الدولة اللبنانية في تسهيل وصول الغذاء الكافي إلى اللبنانيين، وتقاعسها عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفيره وحصول كل الأفراد عليه، يشكل انتهاكًا لحق من أهم حقوق الإنسان وهو الحق في الحصول على الغذاء الكافي للجميع دون استثناء، الأمر الذي يؤدي إلى إخلال لبنان بالتزاماته الدولية في تحقيق الأمن الغذائي.

خاتمة البحث

خلصت الدراسة إلى أن الأمن الغذائي أصبح حاجة أساسية من الحاجات الإنسانية، فبعد أن كان يعبَّر عن هذه الحاجة اقتصاديًا، وبعد أن كان الاهتمام منصبًا على كيفية توفير هذه الحاجة ماديًا فقط، فإن هذا المفهوم للأمن الغذائي تطور من الحاجة إلى الحق، وأصبح هناك تكامل ما بين الحاجة والحق. فإذا كانت الحاجة هي ما يوجب توفيره للإنسان من دون أي التزام من قبل السلطة، فإن الحق- وتحديدًا- الحق في الغذاء وفي الأمن

الغذائي- يستحق للإنسان لمجرد كونه إنسانًا، ويمكن فرضه قانونًا لكفالة حقه في العيش بكرامة وما يرتبط به من حقوق أخرى، بل أكثر من ذلك، فهو يضع التزامًا على عاتق السلطة بكفالة هذا الحق وبكفالة توفيره، باعتباره حقًا من الحقوق الإنسانية كرسته المواثيق والاتفاقيات الدولية، ووضع على عاتق حكومات الدول وضع التشريعات الوطنية والقوانين الملائمة لاحترامه وحمايته وإعماله بما يتوافق مع حقوق الإنسان كونها كلًا لا يتجزأ، فهي متكاملة ومترابطة.

إن الحق في الغذاء الكافي أصبح اليوم من الحقوق المعترف بها بموجب القانون الدولي، ويتسم بأهمية كبيرة للتمتع بجميع الحقوق الإنسانية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالكرامة المتأصلة في الإنسان، وأصبح حقًا لا غنى عنه للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى يتوجب إعمالها كافة.

وقد توصّلت هذه الدراسة في نهاية هذا البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات يمكن إيرادها على الشكل التالي:

في النتائج:

أولًا- على المستوى الدولي:

- إن الحاجة إلى الغذاء هي حاجة أساسية، وحق يعني كل فرد في المجتمع من دون أي تمييز باعتباره حقًا إنسانيًا ينبغي العمل على توفيره، من أجل القضاء التام على الجوع وتحقيق الرفاه للجميع وفقًا لأهداف التنمية الإنسانية.
- إن الأمن الغذائي يندرج ضمن أولويات جميع دول العالم ويمثل حقًا من حقوق الإنسان يؤدي انتهاكه إلى التأثير السلبي في حالة حقوق الإنسان، ويضع على عاتق الدول التزامات متصلة بضمان الحق في الغذاء، بإلزامها باحترامه وحمايته وتوفيره وتسهيل الحصول عليه، والانتصاف لضحاياه من منتهكي حقهم، وهذا يعني أن حكومات الدول ينبغي أن تكون مسؤولة أمام شعوبها إذا ما انتهكت هذا الالتزام.
- رغم توافر العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، التي تكرّس الحق في الغذاء الكافي، سواء بصورة صريحة أو ضمنية، إلا أننا ما زلنا نشهد العديد من الانتهاكات لهذا الحق وعدم ضمانه من الناحية الفعلية، لذا تبقى الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال غير كافية وغير فعالة.
- إن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 يرتبط بالأمن الغذائي للإنسان والمجتمعات، وقد احتل الأولوية على المستوى الدولي، إلا أن الواقع العملي يشير إلى ارتفاع نسبة الفقر وازدياد حدّة انعدام الأمن الغذائي.
- إن لخطة التنمية لعام 2030 انعكاسات قانونية، بما أنها اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة 1/70 الذي يؤكد على الالتزام بتنفيذ الخطة "على نحو متسق مع حقوق الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي" (الفقرة 18)، عبر توسيع نطاق الامتثال للقانون الدولي وإنشاء التزامات قانونية من خلال أوجه الترابط القائم بين أهداف التنمية المستدامة والتي يأتي من ضمنها الهدف الأول والثاني للقضاء على الفقر والجوع وبين المعاهدات الدولية، باعتبار أن هذه الأهداف تنطبق على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.
- إن اتباع نهج شامل لتوفير التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية يقع على عاتق الدول، وإن عدم سد الفجوة التمويلية سيسهم بحلول عام 2030 وما بعده، في استمرار معاناة الملايين من الأشخاص من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وعجزهم عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي.

ثانيًا- على المستوى الوطني:

- اختلفت الأنظمة الدستورية في النص على الحق في الغذاء في صلب الوثيقة الدستورية، فهناك دول نصت في دستورها على الحق في الغذاء الكافي بصورة صريحة، وأخرى أشارت إلى هذا الحق بصورة ضمنية من خلال النص على حقوق الإنسان الأوسع نطاقًا، والدستور اللبناني اكتفى بالإشارة الضمنية إلى هذا الحق.
- إن لبنان ملتزم بالمواثيق الدولية بما فيها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتبنى بتاريخ 25 أيلول 2015 برنامج 2030 وأهداف التنمية المستدامة بهدف القضاء التام على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، ورغم ذلك ثبت صعوبة ضمان تحقيق ذلك نظرًا للأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان، الأمر الذي شكّل أحد أهم العوامل التي تعيق تطوير شبكات الأمان الاجتماعية التي يتوجب على الحكومة اللبنانية توفيرها.
- إن التشريعات اللبنانية فيما يتعلق بالحق في الغذاء الكافي لا تكفي وحدها لتحقيق الأمن الغذائي حيث أثبتت عدم جدواها وكفايتها في تحقيق الأمن الغذائي بكافة أبعاده، في ظل غياب التطبيق الفعلي لهذه التشريعات، وغياب السياسات الفعالة لإعمال الحق في الغذاء الكافي.
- إن الحق في الغذاء الكافي يشكل جزءًا من الحق الأوسع في مستوى معيشي لائق والحق في حياة كريمة، يفرض على الدولة التزامات معينة لإعماله وصولًا إلى تحقيق الأمن الغذائي، عبر إتاحة فرص الوصول بشكل ثابت إلى نظام تغذوي آمن من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما يفتقر إليه لبنان، إذ إن تصرف الدولة اللبنانية بانتهاك هذا الحق والانتقاص منه والتقاعس عن توفيره للجميع، حال دون حصول فئة كبيرة من الشعب اللبناني على احتياجاته الغذائية الأساسية للبقاء على قيد الحياة، مما شكّل انتهاكًا لحقوق الإنسان، وإخلالًا بالتزام دولي أدى إلى تقويض هذا الحق وأثّر فيه.

– وبالإجمال، إن مختلف السياسات التي تنتهجها الحكومة اللبنانية تسهم بشكل أو بآخر، ليس فقط في إعاقة تحقيق الأمن الغذائي فحسب، بل أيضًا، في إعاقة قدرة اللبنانيين أنفسهم على تحقيقه، وترسخ مقابل ذلك، مسألة انعدام الأمن الغذائي الذي بات يهدد الشريحة الواسعة من المجتمع.

في التوصيات:

أولًا- على المستوى الدولي:

– إن الحق في الغذاء الكافي هو حق من حقوق الإنسان ومسألة تحقيق الأمن الغذائي وتوفيره، مشكلة عالمية تتطلب تضافر الجهود الدولية عبر صياغة صكوك دولية تهدف إلى التعاون الدولي في إطار تمكين كل إنسان في أي وقت وأي مكان من الحصول على حقه في الغذاء الكافي، وتحسين الآليات الدولية المتوفرة أو العمل على وضع آليات جديدة، تكفل وبشكل أفضل حماية الحق في الغذاء الكافي والتمكين من وسائل الانتصاف القضائية في حالات انتهاك هذا الحق.

– على الدول ضمان التزام تحقيق الأمن الغذائي باحترام الحق في الغذاء الكافي، وذلك باتخاذ إجراءات تشريعية وإدارية ومالية وقضائية باتجاه الإعمال التام لحقوق الإنسان، والمبادرة إلى منع وقوع الضرر الذي تسببه انتهاكات حقوق الإنسان، وإذا وقع فإنها ملزمة بالتحقيق في هذه الانتهاكات والمعاقبة عليها.

– العمل على تحويل قواعد السياسات الصادرة بموجب قرارات الجمعية العامة- أي قرار رقم 1/70 الصادر عام 2015- من صكوك طوعية فعالة إلى التزامات قانونية في شكل معاهدات.

– العمل على تعزيز الامتثال للقانون الدولي بإنشاء التزامات قانونية من خطة، مثل خطة "تحويل عالمنا: نحو تنمية مستدامة لعام 2030" غير ملزمة قانونًا بأن تصبح قانونًا دوليًا عرفيًا، إذا كانت هناك ممارسات للدول كافية وساد نوع من الالتزام القانوني بهذه الممارسات بحيث تصبح هذه الممارسات المقبولة بمثابة القانون؛ ولكن الأهم من ذلك، هو إرفاق أهداف التنمية المستدامة بالتزام قانوني، بأن تكون هناك عواقب لعدم الامتثال لخطة التنمية أو الإخلال بها صراحة.

– وضع إستراتيجية دولية فعلية في مجال الغذاء للتخفيف من الفقر والجوع، ووضعها موضع التنفيذ، وذلك بعد الوقوف على الأسباب الرئيسة لمسألة انعدام الأمن الغذائي على المستوى العالمي.

– على الدول والجهات الفاعلة الأخرى في النظام الغذائي سد الفجوة التمويلية عبر اتخاذ تدابير لدعم الحق في الغذاء، تشمل برامج الحماية الاجتماعية للشرائح السكانية الضعيفة، وتوفير أطر قانونية ومؤسسية لضمان الحصول على الموارد، وتمكين المواطنين من ممارسة قدرتهم على اتخاذ القرارات كمشاركين في النظام الغذائي للتمكن من الوصول إلى عالم خالٍ من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ثانيًا- على المستوى الوطني:

إن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان ما تزال ترخي بظلالها على الأمن الغذائي فيه، وفي ظل غياب خطة اقتصادية شاملة لا بد للحكومة أن تبادر إلى اتخاذ خطوات عاجلة وفورية لتفادي الانزلاق نحو الجوع ولتعزيز الأمن الغذائي بكافة أبعاده وركائزه الأساسية. ولتحقيق ذلك لا بد من:

– وضع تشريعات وطنية تتلاءم مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي كرّست الحق في الغذاء كحق من حقوق الإنسان تتلافى القصور التشريعي اللبناني في هذا المجال، لكن التشريعات وحدها لا تكفي، بل يجب أن تترافق هذه التشريعات مع تطبيق فعلي واقعي لها بهدف إعمال الحق في الغذاء، تلتزم الدولة بموجبه، بتنفيذ الإصلاحات اللازمة على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والصحية، وتعزيز الشفافية والمساءلة؛ كما يجب أن تترافق أيضًا مع وضع خطط وبرامج وسياسات وطنية كفيلة بتوفير الأمن الغذائي، من خلال تضافر كافة الجهود الوطنية مع المنظمات الدولية ذات الشأن.

– إن أولى الخطوات الرئيسة لمعالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذوي في لبنان تتلخص بتحديد المشكلة في نطاقها المحلي، لوضع إستراتيجية أمن غذائي واضحة وشاملة.

– إن تحدي الأمن الغذائي في لبنان يستدعي العمل على اعتماد آليات لمعالجة الأزمة الاقتصادية، وهذا يستوجب أولًا، توافر الدعم الدولي، يسهم في دعم تنفيذ استجابات فورية تخصص لتحسين الحصول على الغذاء، وثانيًا، وجود إرادة سياسية حقيقية في إطار نظام عادل وتضامن مجتمعي فاعل، يعمل على إشراك المنظمات الدولية والإقليمية وجمعيات المجتمع المدني، من أجل محاربة الفقر وتوفير الغذاء عبر تبني مجموعة من البرامج الجادة لتحقيق الأمن الغذائي، تساهم في التخفيف من آثار الفقر الذي من شأنه أن يؤثر سلبًا في حالة حقوق الإنسان، وبصورة مباشرة في حالة الأمن الغذائي، بشكل عام، وفي حالة الأمن الغذائي والتغذوي في لبنان، بشكل خاص.

وفي سياق كل ما سبق ذكره، على لبنان أن يعمل على وضع برامج حماية اجتماعية تحاول أن تتجاوز الأزمة الاقتصادية التي تؤثر – من جملة ما تؤثره – سلبًا في أمنه الغذائي والتغذوي وتؤدي إلى تعزيز نظم الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني.

المصادر والمراجع

أبو زكي، س. وداغر، ل. وسلام، أ. (2022). *معالجة انعدام الأمن الغذائي في لبنان المنكوب بالأزمات*. ملخص سياسة عامة. بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 69، 1- 10. https://rb.gy/fikt1b.

اقتصاد لبنان الهش يعود مجددًا إلى حالة الركود. (2023). في *مجموعة البنك الدولي*. من موقع https://rb.gy/1439bm.

الأمم المتحدة. (2001). *الحق في الغذاء*. مذكرة من الأمين العام. الجمعية العامة. الدورة السادسة والخمسون. مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين. رقم الوثيقة A/56/210.

الأمم المتحدة. (2015). *قرار 1/70. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*. قرار الجمعية العامة. الدورة السبعون. رقم الوثيقة A/RES/70/1.

بحري، ط. (2017). الأمن الغذائي: مفاهيم متعددة وتحدي دولي مشترك. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، 2(2)، 29-46. https://rb.gy/b0lwf2.

تنفيذ الحق في الغذاء الكافي: النتائج التي تمخضت عنها ست دراسات حالة. (2004). *في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة*. من موقع https://rb.gy/t9n7zs.

الجردلي، ف. وحمود، ر. وكاملة، ر. وجردي، م. (2014). *مذكرة موجزة للسياسات العامة، حماية المستهلكين في لبنان: الحاجة إلى نظام فعال لضمان سلامة الغذاء*. بيروت، لبنان: مركز المعرفة للسياسات Knowledge to policy (K2P) Center. https://bit.ly/2MJV2Wr.

الجريدة الرسمية. (2024). المجلس الدستوري، القرار رقم 2024/5. *الجريدة الرسمية*، (23) 1355-1359. https://rb.gy/i3m9m2.

جلسة حوار تعقدها منظومة الأمم المتحدة في لبنان حول النظم الغذائية. (2021). في *الأمم المتحدة، لبنان*. من موقع https://bit.ly/3VAYYdw.

جوابرة، ر. ز. أ. (2022). *واقع الأمن الغذائي في الأردن*. (ط1). برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية. https://rb.gy/n3cmc6.

دستور العراق الصادر عام 2005.

الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار 1926 مع جميع تعديلاته.

الدستور المصري لعام 2014 المعدال عام 2019.

دستور أوكرانيا الصادر عام 1996 المعدل عام 2014.

سليمان، ع. (2019). *الرقابة على دستورية المعاهدات*. (ص 34- 41). طرابلس، لبنان: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب.

صاحب، آ. م. (د.ت). *حق الإنسان في الغذاء وإشكالية الأمن الغذائي*. جامعة القادسية. كلية القانون. https://rb.gy/eb2ak1.

عتلم، ش. وعبد الواحد، م. (2004). *موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، النصوص الرسمية للاتفاقيات والدول المصدقة والموقعة*. (ط5). القاهرة: بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. (2017). *التغذية والنظم الغذائية*. روما: تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. www.fao.org/cfs/cfs-hlpe.

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. (2020). *الأمن الغذائي والتغذية: بناء سردية عالمية نحو عام 2030*. روما: تقرير من تأليف فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي. www.fao.org/cfs/cfs-hlpe.

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. (2023). *الحد من أجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية*. روما: فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. www.fao.org/cfs/cfs-hlpe.

القانون رقم 35 تاريخ 2015/11/24. الجامعة اللبنانية، مركز المعلوماتية القانونية. https://bit.ly/3YZRtQv.

كونرمان، ر. (د.ت). *الوحدة رقم 12: الحق في الغذاء الكافي*. (ص 228- 241). https://rb.gy/dqarll.

لبنان أحداث 2023. التقرير العالمي. (2024). *في هيومن رايتس واتش*. من موقع https://rb.gy/kjc6m5.

لبنان يغرق نحو إحدى أشد الأزمات العالمية حدة، وسط تقاعس متعمّد. (2021). في *مجموعة البنك الدولي*. من موقع https://rb.gy/jjq6rm.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2017). *الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية*. بيروت: الإسكوا، الأمم المتحدة. https://rb.gy/2li379.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2017). القانون الدولي لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. *نشرة التنمية الاجتماعية*. 6 (3)، ص 1- 4. الأمم المتحدة، الإسكوا. https://rb.gy/9rtps1.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2020). *الفقر في لبنان: التضامن ضرورة حتمية للحد من آثار الصدمات المتعددة والمتداخلة*. رقم الوثيقة E/ESCWA/2020/ Policy Brief. Brief. 15. https://bit.ly/3Ib1uEy.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2020). *هل من خطر على الأمن الغذائي في لبنان. رقم الوثيقة* E/ESCWA/2020/ Policy Brief. 14. الأمم المتحدة، الإسكوا. https://bit.ly/3jCqslU.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2021). *الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان (2019- 2021)، واقع أليم وآفاق مبهمة*. رقم الوثيقة E/ESCWA/CL3.SEP/2021/Policy Brief. 2. الأمم المتحدة، الإسكوا. https://bit.ly/3hYuVPc.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2024). *التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لحرب غزة على البلدان العربية المجاورة*. رقم الوثيقة E/ESCWA/UNDP/2023/Policy Brief. 2. الأمم المتحدة، الإسكوا. https://rb.gy/gy87fm.

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (1999). *التعليق العام رقم 12: الحق في الغذاء الكافي (المادة 11 من العهد)*، (ص 242- 248). https://rb.gy/9b6hfg.

اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة. (2017). *الأنماط الغذائية المستدامة لشعوب وكوكب بصحة جيدة*. روما، إيطاليا: منظمة الأغذية والزراعة. آب. https://bit.ly/3Z9Rdoz.

لمحة عن الحق في الغذاء وحقوق الإنسان: المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء. (2024). *في الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي*. من موقع https://rb.gy/1o36g9.

لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030. المفوضية السامية لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. (2024). *في الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان*. من موقع https://rb.gy/2g2yoc.

المجلس الدستوري. (2001). *قرار رقم 2001/2 تاريخ 2001/5/10*. المجلس الدستوري. https://rb.gy/1v32bl.

المجلس الدستوري. (2023). *قرار رقم 2023/6 تاريخ 2023/5/30*. المجلس الدستوري. https://rb.gy/kutm2h.

ممثلة الفاو في لبنان: مليونا شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي والوضع قد يتأزم. (2023). *في الأمم المتحدة. أخبار الأمم المتحدة*. من موقع https://rb.gy/6ozkza.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (القاو). (2006). *الحق في الغذاء في مجال التطبيق: إعمال الحق في الغذاء على المستوى القطري*. روما: الفاو. https://bit.ly/3VwohNS.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. (2020). *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2020. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحيّة ميسورة الكلفة*. روما: منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/ca9692ar.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمة. (2022). *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية*. روما: منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cc0639ar.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. (2024). *موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024- التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله*. روما: الفاو. https://doi.org/10.4060/cd1276ar.

منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية والإسكوا. (2023). *الشرق الأدنى وشمال أفريقيا– نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية. التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية*. القاهرة: منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cc4773ar.

منظمة الأغذية والزراعة. (2024). *العمل المناخي والتغذية. مسارات تحقيق الأثر*. روما: منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cc8415ar.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2021). *حالة الأمن الغذائي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 2020. تعزيز قدرة النظم الغذائية في المنطقة العربية على الصمود*. القاهرة: منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cb4902ar.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). (2023). *مستقبل قيد الانتظار، أزمة لبنان المتفاقمة تحطم آمال الأطفال*. حزيران. يونيسف. https://rb.gy/i32fxq.

نوجدي، س. (2022). سردية إيتمولوجية للأمن الغذائي: دراسة في المفهوم والمقومات والأبعاد. (ص 144- 165). وقائع أعمال *المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي: الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب*. 11 و12 حزيران، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا. https://bit.ly/3i07Pb8.

وهيبة، ز. (2014). *التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي. رسالة ماجستير*، جامعة سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية. https://rb.gy/ydzdkd.

References

English

De Schutter, O. (2014). *Final report: The transformative potential of the right to food*. Presented to the 25th Session of the UN Human Rights Council, United Nations General Assembly. Retrieved from http://www.srfood.org/en/documents

ESCWA warns: Three-quarters of Lebanon's residents plunge into poverty. (2021). *United Nations, ESCWA press release*.

Retrieved from https://bit.ly/3GrJ0OL

FAO, IFAD, UNICEF, WFP, & WHO. (2024). *The state of food security and nutrition in the world 2024 – Financing to end hunger, food insecurity and malnutrition in all its forms*. Rome: FAO. https://doi.org/10.4060/cd1254en

FAO, IFAD, UNICEF, WFP, WHO & UNESCWA. (2023). *Near East and North Africa – Regional overview of food security and nutrition: Statistics and trends*. Cairo: FAO. https://doi.org/10.4060/cc8039en

FAO. (1974). *World food and agriculture situation*. Rome. Retrieved from https://www.fao.org/4/F5340E/F5340E03.htm

FAO. (1983). *World food security: A reappraisal of the concepts and approaches*. Director General's Report. Rome. Retrieved from https://rb.gy/jdma5r

FAO. (1996). *Rome declaration on world food security*. Rome. Retrieved from http://www.fao.org/3/w3613e/w3613e00.htm

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2005). *Voluntary guidelines to support the progressive realization of the right to adequate food in the context of national food security*. Adopted by the 127th Session of the FAO Council, November 2004. Rome: FAO. Retrieved from https://rb.gy/52sbrd

FSIN & Global Network Against Food Crises. (2024). *GRFC 2024*. Rome: FSIN. Retrieved from https://www.fsinplatform.org/grfc2024

Gatti, R., Lederman, D., Islam, A. M., Bennett, F. R., Johannes, A. B. P., Assem, H., Lotfi, R., & Emam, M. M. (2023). *Altered destinies: The long-term effects of rising prices and food insecurity in the Middle East and North Africa*. Middle East and North Africa Economic Update (April). Washington, DC: World Bank. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1974-2

IPC. (2023). *Lebanon: IPC acute food insecurity analysis, October 2023 – September 2024*. IPC. Retrieved from https://rb.gy/8x1r0i

IPC. (2024). *Gaza Strip: IPC acute food insecurity special snapshot, 1 May – 30 September 2024*. IPC. Retrieved from https://rb.gy/8op0bk

IPC. (2024). *Lebanon: IPC acute food insecurity projection update analysis, April – September 2024*. IPC. Retrieved from https://rb.gy/l319ra

The World Bank. (2024). *Lebanon, poverty and equity assessment 2024: Weathering a protracted crisis*. Washington: The World Bank. Retrieved from https://rb.gy/tul58o

WFP & FAO. (2024). *Hunger hotspots: FAO–WFP early warnings on acute food insecurity, June to October 2024 outlook*. Rome: WFP & FAO. https://doi.org/10.4060/cd0979en

World Bank. (1986). *Poverty and hunger: Issues and options for food security in developing countries. A World Bank policy study*. Washington, DC. Retrieved from https://rb.gy/74vow7

Frensh:

FAO, IFAD, & WFP. (2013). *L'état de l'insécurité alimentaire dans le monde 2013: Les multiples dimensions de la sécurité alimentaire*. Rome: FAO. Retrieved from https://bit.ly/3jEzxuw

FAO. (2024). *Le droit à l'alimentation autour du globe*. Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture (FAO). Méthodologie. Retrieved from https://rb.gy/o9hwep

Le Gouvernement de la République du Bénin & Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD). (2011). *Sécurité humaine et développement humain au Bénin: Rapport national sur le développement humain 2010-2011*. Retrieved from https://rb.gy/5buxqk

Nations Unies. (2020). *Réflexion analytique sur les systèmes alimentaires, les crises alimentaires et l'avenir du droit à l'alimentation*. Rapport de la Rapporteuse spéciale sur le droit à l'alimentation. Assemblée Générale, Conseil des droits de l'homme, Quarante-troisième session (24 février – 20 mars). A/HRC/43/44.